جامعة أحمـــد دراية -أدرار- الجزائر
كـلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

الموضوع:

أثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية

دراسة حالة مصرف السلام _ الجزائر (2011-2019)

إعداد الطالبتين

- عثماني نصيرة
- لكبير سعيدة

إشراف الدكتور:

- هلالي أحمد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
يوسفات علي	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
هلالي أحمد	أستاذ محاضر'ب'	مشرفا ومقررا
بريشي عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

الموسم الجامعي:
2020-2021م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République algérienne populaire et démocratique

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

UNIVERSITE AHMED DRAYA - ADRAR

BIBLIOTHÈQUE CENTRALE

Service de recherche bibliographique

N°.....B.C/S.R.B//U.A/2021

جامعة احمد دراية - ادرار

المكتبـــة المركـــزية

مصلحة البحث البيليوغرافي

الرقم.....م.م/م.ب.ب /ج.أ/2021

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): خلالي أحمد

المشرف على مذكرة الماستر.

الموسومة بـ: أثر السياسة النقدية على أرباح المصارف الإسلامية
دراسة حالة مصرف السلام الجزائري (2019-2011).

من إنجاز الطالب(ة): عثماني نصيرة

و الطالب(ة): لكبير سعيدة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 14 جوان 2021

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.

وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف

ادرار في 23 جوان 2021

مساعد رئيس القسم:-

رئيس قسم علوم الاقتصادية
د. لحسين عبد القادر

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

لبسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾

صدق الله العظيم

سورة هود - الآية (88)

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة على أشرف المرسلين سيدنا محمد

وعلى أله وصحبه وسلم تسليم كثيراً،

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من كان مولده نوراً أضاءت له مشارق الأرض ومغاربها

سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

﴿وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

إلى من عرفت منذ إن كنت صغيرة أن الكتابة عنهما محكومة بالفشل مهما حاولت،

أو تحولها عطفهما وحنانهما إلى أبجدية، أو اعتقل حبهما ولطفهما علي في نص،

أو يُحبس كرمهما بن فصلتين، إلى شمعة حياتي (أمي) ونور دربي (أبي)، حفظهما الله ورعاهما.

إلى القلوب التي أحاطتني بالجد والرعاية، ورافقتني في دروب الحياة، إخواني وأخواتي:

(زهرة وأبنها الغالي عمران، الأمين، عبد الحميد، إبراهيم، خديجة)، حفظهم الله ووفقهم في حياتهم.

إلى كل من كانت لهم البصمة في مشواري الدراسي الذين أدين لهم بعد المولى في

التربية والإرشاد والتعليم..... من مشايخ وأساتذة.

إلى من قادتني الأقدار وصدف الحياة إلى لقائهم "صدقاتي".

إلى من تحملت معي مشقات هذا العمل صديقتي، وزميلتي "عثماني نصيرة".

إلى كل طلبة الماستر في العلوم الاقتصادية،

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، دفعة 2020-2021.

سعيدة

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

اللهم لك الحمد على عظيم فضلك وحسن توفيقك وأنت أهل لكل شكر

إلى التي كانت سبباً في وجودي من ضحت من اجل راحتي بدعواتك رسمت لي

طريق نجاحي أمي الغالية إلى الذي بين يديه تربيت وتحت أنظاره

كانت أولى خطوات تعليمي به اقتديت أبي العزيز حفظكما الله.

إلى تلك القلوب التي شاركتها أجمل اللحظات التي تنبض حباً وتشبيعاً إخوتي إخواني.

إلى ابنتي قرة عيني فاطمة الزهراء و زوجي العزيز سند الحياة.

إلى صديقاتي اشهد أنكن كنتن نعم الرفيقات وأنت رفيقة الدرب

والتي شاركتني هذا العمل "لكبير سعيدة".

إلى جميع أساتذتي الكرام في كلية العلوم الاقتصادية وبالأخص

أستاذي القدير "هلالي أحمد" إلى جميع الإداريين في كلية العلوم الاقتصادية.

شكرا لكم جميعا واليكم اهدي ثمرة نجاحي وأدعو الله عز وجل أن يمدكم بالصحة والعافية.

نصيرة

شكر و عرفان

قال الله تعالى: " لئن شكرتم لأزيدنكم".

قال الرسول صلى الله عليه وسلم: " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث، والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمداً كثيراً.

نتقدم بجزيل الشكر وتقدير إلى أستاذنا المشرف " هلالي أحمد "

على ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات ساهمت في إثراء دراستنا في جوانبها المختلفة،

متمنين له المزيد من التقدم والتفوق.

وأدين بالشكر والجزيل للأساتذة " عبد الرحمان عبد القادر، صديقي أحمد، عياد ليلى"

الذين أعانونا في تقديم لنا المادة العلمية التي ساعدنا كثيراً في بحثنا

في ظل الظروف الصحية الصعبة.

ثم نتقدم بكل التقدير والاحترام والشكر الجزيل إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية.

كما لا يفوتنا التقديم بالشكر إلى كل أعضاء الإدارة على سعيهم في خدمتنا.

كما نشكر كل من ساعدنا ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية؛ حيث تطرقنا من خلال هذه الدراسة للسياسة النقدية وأدواتها التقليدية (المباشرة وغير مباشرة) وكذا تأثيرها على حجم الائتمان والمعروض النقدي، كما أشرنا إلى أدوات السياسة النقدية في ظل نظام المشاركة البديلة لأدوات السياسة النقدية التقليدية والملائمة لأداء المصارف الإسلامية، وتطرقنا أيضاً إلى السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها المطبقة من طرف بنك الجزائر، كما قمنا بدراسة تطبيقية تحليلية لبيانات مصرف السلام الجزائري لمدة تسع (9) سنوات من 2011 إلى غاية 2019، لمعرفة تأثير أدوات السياسة النقدية على نشاط المصارف الإسلامية، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في أن السياسة النقدية في الجزائر فعالة في التأثير على حجم التمويل الممنوح من طرف المصارف الإسلامية من خلال تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني، والتي تُأثر على ربحية المصرف الإسلامي، وذلك بتجميد جزء من أصولها على شكل ودائع لدى بنك الجزائر مما يعني عدم استثمارها وتحقيق أرباح أقل من مجموع الودائع المستثمرة، وتكون السياسة النقدية غير فعالة في تأثير على المصارف الإسلامية من خلال سعر إعادة الخصم لأنها لا تتوافق وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام بنك الجزائر بوضع قوانين تتماشى وطبيعة عمل المصارف الإسلامية بحيث تكون موازية لقوانين التي تخضع لها البنوك التقليدية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، المصارف الإسلامية، الائتمان، التمويل.

Abstract:

This study aims to examine the impact of monetary policy on the performance of Islamic banks; by discussing its traditional tools (direct and indirect), as well as its impact on the volume of credit and the money supply. The study also referred to the monetary policy tools in light of the alternative participation system for the traditional monetary policy tools appropriate to the performance of Islamic banks.Besides the applied tools by the Bank of Algeria, Thestudy conducted an applied analytical study of the data of the Algerian Al Salam Bank for a period of nine (9) years from 2011 to 2019; in order toexamine the impact of monetary policy tools on the activity of Islamic banks.The most important results of the study were that monetary policy in Algeria is effective in terms of the amount of funding granted by Islamic banks through the application of the legal reserve ratio, which affects the profitability of the Islamic bank, by freezing part of its assets in the form of deposits with the Bank of Algeria. The study recommended the necessity of that the Bank of Algeria set laws that are in line with the nature of the work of Islamic banks, so that they are parallel to the laws to which traditional banks are subject.

Keywords: Monetary Policy, Islamic Banks, Credit, Financing.

فهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	II-I
الشكر وعرفان	III
ملخص الدراسة	IV
فهرس	VIII-VI
قائمة الجداول	X
قائمة الأشكال	X
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والمصارف الإسلامية	
مقدمة الفصل	06
المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية	07
المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية	07
الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية	08
الفرع الثاني: أنواع السياسة النقدية	08
المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية	09
المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية	09
الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة	09
الفرع الثاني: الأدوات المباشرة	11
المبحث الثاني: ماهية المصارف الإسلامية	12
المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصاريف الإسلامية	12
الفرع الأول: مفهوم المصارف الإسلامية	12
الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية	13
الفرع الثالث: خصائص المصارف الإسلامية	14

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية	14
الفرع الأول: المصادر الداخلية للمصارف الإسلامية	14
الفرع الثاني: المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية	15
المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية	16
الفرع الأول: الصيغ القائمة على المشاركة	16
الفرع الثاني: صيغ قائمة على المداينة	17
المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية الملائمة للمصارف الإسلامية	19
المطلب الأول: الحد الأدنى للاحتياطي النقدي	19
المطلب الثاني: معدل المشاركة في الأرباح والخسائر (كبديل لسعر الخصم)	19
المطلب الثالث: السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة	20
خلاصة الفصل	21
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
مقدمة الفصل	24
المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل	25
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية	25
المطلب الثاني: الدراسات الوطنية	26
المبحث الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع	28
المطلب الأول: الدراسات الأجنبية	28
المطلب الثاني: الدراسات الوطنية	29
المبحث الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية	31
المطلب الأول: من ناحية الهدف	31
المطلب الثاني: من ناحية الحالة المدروسة	31
المطلب الثالث: من ناحية طريق المعالجة	32
خلاصة الفصل	33

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
مقدمة الفصل	35
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	36
المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة	36
الفرع الأول: تقديم مصرف السلام الجزائري وتطوير السياسة النقدية في الجزائر	36
الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات	37
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر	38
الفرع الأول: الأدوات المباشر للسياسة النقدية في الجزائر	38
الفرع الثاني: الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية في الجزائر	45
المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة	46
المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة	46
المطلب الثاني: المناقشة	57
الفرع الأول: تحليل وتفسير نتائج المحصل عليها	57
الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها	60
خلاصة الفصل	62
خاتمة	64
قائمة المصادر والمراجع	68

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
2-1	تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي في الجزائر	39
2-2	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر	41
2-3	تطور تقنية الأخذ بالسيولة	44
2-4	تطور حجم الميزانية الخاصة بمصرف السلام	46
2-5	تطور إجمالي أصول مصرف السلام المودعة لدى بنك الجزائر	48
2-6	تطور حجم رأس المال الخاص بمصرف السلام	50
2-7	تطور ربحية مصرف السلام	52
2-8	تطور حجم ودائع مصرف السلام	54
2-9	تطور حجم التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام	56

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
2-1	تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي	39
2-2	تطور معدل إعادة الخصم	42
2-3	نسبة تغير حجم الميزانية الخاصة بمصرف السلام	47
2-4	نسبة تغير أصول مصرف السلام لد بنك الجزائر	49
2-5	نسبة تغير حجم رأس المال الخاص بمصرف السلام	51
2-6	نسبة تغير ربحية مصرف السلام	53
2-7	نسبة تغير حجم الودائع لدى مصرف السلام	55
2-8	نسبة تغير حجم التمويل لدى مصرف السلام	57

مقدمة

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية، والتي تُعني بعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي نتيجة لما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لأفراد المجتمع، وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية (المتمثلة في البنك المركزي) بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما، للوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية أهمها تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية، والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة وتحقيق استقرار الأسعار عند مستوى معين، وللسياسة النقدية أدوات تساعدها في تحقيق أهدفها المذكورة مسبقاً، يستخدمها البنك المركزي للتأثير في حجم المعروض النقدي بزيادة أو التخفيض حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي السائد.

أما في الجزائر وبعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) المُعدل ومتمم بالأمر (03-11)، أصبح الحديث عن السياسة النقدية ممكناً، وازداد الاهتمام بها والتوسع في استخدامها وتحديد أدواتها والإشراف عليها وتقييمها، ومنح الاستقلالية للبنك المركزي في إدارتها.

وتعتبر المصارف الإسلامية جزء من النظام المصرفي، لا ينفصل عن أحكامه وقواعده وتنظمه وإشرافيه ورقابته، ورغم الاختلاف الجوهري بينها وبين البنوك التقليدية في معاملاتها المتميزة وارتباطها بأحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها تخضع لإشراف ورقابة البنك المركزي بنفس الأسلوب والأدوات التي تخضع لها البنوك التقليدية، رغم أن هذه الأدوات لا تتناسب كلها وطبيعة عمل المصارف الإسلامية لتعاملاتها بمعدلات الفائدة، ولكن بوجود نظام إسلامي متكامل فقد تم تطوير استحداث أدوات جديدة للسياسة النقدية تعرف بأدوات السياسة النقدية الإسلامية، وتقوم على أساس مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

الإشكالية

بناءاً على ما تم استعراضه تتبلور إشكالية البحث التي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

إلى أي مدى تؤثر أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر على أداء المصارف الإسلامية حالة بنك السلام؟

وبناءاً على الإشكالية الرئيسية يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد إجابة للأسئلة التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية، وما أهدافها وما هي أدواتها؟
- ما المقصود بالمصارف الإسلامية، وما هي خصائصها؟
- ما هي أهم أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر؟
- هل تتوافق أدوات السياسة النقدية وطبيعة عمل المصارف الإسلامية؟

الفرضيات

لمناقشة الإشكالية و الإجابة على التساؤلات ارتأينا إلى وضع الفرضيات التالية:

- تستمد المصارف الإسلامية أحكامها وقواعدها من نظام الاقتصاد الإسلامي.
- يمكن تعديل بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية لتتلاءم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية.
- يمكن أن تأثر السياسة النقدية باستخدامها لأداة الاحتياطي النقدي القانوني على ربحية المصارف الإسلامية.

أهمية الدراسة

تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث يستخدمها البنك المركزي من أجل الرقابة على عمل البنوك للحفاظ على استقرار الكتلة النقدية في الاقتصاد، فالبنك المركزي لا يجد مشكلة في تطبيقها على البنوك التقليدية، لكن بالنسبة للمصارف الإسلامية فبطبيعة عملها والأسس والقواعد التي تبنى عليها يجعلها تختلف جذرياً عن طبيعة عمل البنوك التقليدية، فتطبيق السياسة النقدية يطرح مشكلة عليها، ونظراً لأهمية المصارف الإسلامية في الحياة الاقتصادية ومساهمتها في حل العديد من الأزمات عجزت البنوك التقليدية عن حلها، أصبح من الضروري البحث والدراسة في أثر السياسة النقدية على المصارف الإسلامية.

أهداف الدراسة

وتتمثل فيما يلي:

- التعرف على السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.
- التعرف على المصارف الإسلامية وأهم الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها.
- التعرف على أدوات السياسة النقدية في الجزائر.
- التعرف على أثر أدوات السياسة النقدية على نشاط المصارف الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع

- الميول الشخصي إلى المعرفة أكثر عن السياسة النقدية وكيفية استخدام أدواتها في تأثير على حجم المعروض النقدي حسب ما يتطلبه الوضع الاقتصادي.
- الانتشار المحتشم للمصارف الإسلامية بالجزائر مقارنة بالدول العربية الأخرى.

حدود الدراسة

من حيث المكان:

تمثلت عينة محل الدراسة في مصرف السلام الجزائري.

من حيث الفترة الزمنية:

- حدود الدراسة بالنسبة لدراسة السياسة النقدية بالجزائر كانت من عام 1990 إلى غاية عام 2017.

- حدود الدراسة التطبيقية كانت في تسع (9) سنوات من عام 2011 إلى عام 2019 وذالك نتيجة للمعطيات التي استطعنا الحصول عليها.

منهج الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع ووصف متغيرات الدراسة، ثم استخدمنا المنهج التحليلي الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج وتحليلها، من خلال استعراض الجوانب الإحصائية المتعلقة بدراسة وتحليل البيانات المأخوذة من التقارير السنوية للبنك الجزائري ومصرف السلام.

هيكل الدراسة

بناءاً على الأهداف والفرضيات الموضوعة مسبقاً، وفي حدود إشكالية البحث تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، تهتم المقدمة بمعالجة بعض الجوانب المنهجية في البحث، أما الفصول فكان تقسيمها كما يلي:

- الفصل الأول تناولنا فيه الإطار النظري للسياسة النقدية والمصارف الإسلامية، حيث قسم إلى ثلاث مباحث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية السياسة النقدية من خلال تعريفها وأنواعها وأهدافها وأدواتها، أما المبحث الثاني فكان حول ماهية المصارف الإسلامية من خلال التطرق إلى مفهومها وخصائصها ومصادر الأموال فيها، وأهم الصيغ التمويلية التي تقدمها، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان حول أدوات السياسة النقدية الملائمة لأداء المصارف الإسلامية وتم تطرق إلى أهم الأدوات البديلة للسياسة النقدية التي تتلاءم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية.
- الفصل الثاني تناول الدراسات السابقة في الموضوع حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول حول دراسات سابقة متعلقة بالمتغير المستقل، حيث تم التطرق من خلاله إلى دراسات أجنبية ودراسات وطنية، أما المبحث الثاني فكان حول دراسات سابقة متعلقة بالمتغير التابع حيث تم تقسيمه إلى مطلبين، الأول حول دراسات أجنبية والمطلب الثاني حول الدراسات الوطنية، والمبحث الثالث كان عبارة عن مقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية من حيث الهدف والحالة المدروسة وطريقة المعالجة.
- الفصل الثالث تناول الدراسة التطبيقية حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول متعلق بالطريقة والأدوات المستخدمة حيث تم التطرق فيه إلى تعيين المجتمع، وأدوات السياسة النقدية بالجزائر وطرق جمع معطيات الدراسة، أما المبحث الثاني فتناول تحليل وتفسير ومناقشة النتائج وذلك من خلال عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها وربط النتائج بالفرضيات ومقرنتها.

وفي الأخير تم عرض الخاتمة والتي ضمت النتائج التي تم استخلاصها من الدراسة وأهم التوصيات التي من شأنها تساهم في إيجاد حلول لمشاكل المصارف الإسلامية مع السياسة النقدية، وأفاق الدراسة المستقبلية.

صعوبات الدراسة

عدم شفافية وتطابق البيانات الإحصائية المقدمة من طرف المصرف والتي تتعلق بالجانب التطبيقي وعدم تناسقها بين الجانب النظري وبالوقع.

الفصل الأول:
الإطار النظري للسياسة النقدية والمصارف الإسلامية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المبحث الثاني: ماهية المصارف الإسلامية

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية الملائمة للمصارف الإسلامية

مقدمة الفصل:

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الإجراءات والقوانين يتخذها البنك المركزي، لضبط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد وحجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف البنوك سوءاً تقليدية أو إسلامية، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية مستخدماً في ذلك عدة أدوات مباشرة وغير مباشرة للسياسة النقدية في اتجاهين مختلفين انكماشي أو توسعي حسب ما يحتاج له الوضع الاقتصادي.

أن تطبيق قرارات وقوانين السياسة النقدية لا يتم على البنوك التقليدية فقط، وإنما تخص البنوك الإسلامية أيضاً، رغم اختلافها الجذري عن البنوك التقليدية، وتمتعها بخصائص منفردة، فهي عبارة عن مؤسسات مالية بنكية، تعمل على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية في تعاملاتها.

ولقد خصص هذا الفصل لدراسات الجوانب النظرية لكل من السياسة النقدية والمصارف الإسلامية، وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول السياسة النقدية مفهومها، وأنواعها وأدواتها المباشرة وغير مباشرة، أما المبحث الثاني فحول المصارف الإسلامية مفهومها، وأهم الخصائص التي تتميز بها، ومصادر الأموال في المصارف الإسلامية، وأهم صيغ التمويل في المصارف الإسلامية سواءً كانت قائمة المشاركة أو المداينة، أما المبحث الثالث فكان حول أدوات السياسة النقدية الملائمة الأداء المصارف الإسلامية والبديلة لأدوات السياسة النقدية التقليدية.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة لضبط حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام أدواتها المباشرة وغير المباشرة في المسار الصحيح لتحقيق مجموعة من الأهداف، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة النقدية وأنواعها، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، وأهم الأدوات التي تستخدمها لتحقيق أهدافها، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

لقد ورد للسياسة النقدية عدة تعاريف نظراً لأهميتها، وفي هذا المطلب سنسلط الضوء على مجموعة من التعاريف للسياسة النقدية وكذا أنواعها، كما يلي:

الفرع أول: تعريف السياسة النقدية

أوردت الكتب الاقتصادية العديد من التعريفات للسياسة النقدية، وذلك لأن هذا المفهوم تطور بتطور الأفكار والنظريات الاقتصادية، وفيما يلي سنعرض بعضا من هذه المفاهيم:

تعريف 1: عرفها الاقتصادي "EIZING" على أن "السياسة النقدية تشتمل على جميع القرارات والإجراءات غير النقدية بصرف النظر عما كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي".[1]

تعريف 2: "هي عبارة عن التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات النقدية في الدولة لإدارة كل من النقود، والائتمان، وتنظيم السيولة، اللازمة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية".[2]

تعريف 3: "تعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي، وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي".[3]

تعريف 4: "مجموعة من الإجراءات والتدبير المتعلقة بتنظيم عملية الإصدار النقدي والرقابة على الائتمان بصورة لا يمكن معها الفصل بين النقد والائتمان، في التأثير الذي تمارسه تلك الإجراءات والتدبير على حركة الأسعار".[4]

---

[1] زكريا الدوري وآخرون، **البنوك المركزية وسياسات النقدية، دار اليازوري**، عمان، 2013، ص 185.

[2] وليد مصطفى شاوس، **السياسة النقدية في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان، 2011، ص 156.

[3] عباس كاظم الدعمي، **السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 25.

[4] حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2004)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد النقود والبنوك وسوق المال، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016/2015، ص33.

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص جملة من العناصر كما يلي:

- أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من القرارات والإجراءات.
- تتحكم في كمية النقود المتداولة في السوق، وحجم الائتمان، وتنظيم السيولة.
- تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع ثاني: أنوع السياسة النقدية

يقسم الاقتصاديون السياسة النقدية إلى نوعين هما:[1]

1/ السياسة النقدية التوسعية

تهدف إلى علاج حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد أي أن التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي، وتعني سعي السلطة النقدية عن طريق السياسة النقدية التوسيعية إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات، وذلك لأن زيادة كمية النقود من شأنها زيادة دخول الأفراد والمؤسسات وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية.

2/ السياسة النقدية الانكماشية

وتعني سعي السلطات النقدية عن طريق هذا النوع من السياسة النقدية إلى سحب كمية من النقود من السوق، وتكون نتيجة هذه السياسة نقص كمية النقود لدى أفراد المجتمع ومؤسسات مما يقلل طلبهم على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض الأسعار.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

هنالك العديد من الأهداف تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها، ويمكن إجمالها كما يلي:

1- تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار

يمكن للسياسة النقدية أن تكون أداة مؤثرة في حركة النمو الاقتصادي، عن طريق التحكم بالكتلة النقدية يمكن توجيه سعر الفائدة نحو المستوى الذي يولد حوافز أكبر على الاستثمار، كما يمكن زيادة القدرة الشرائية. ويعتبر هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية، بحيث يسعى البنك المركزي من خلالها إلى تجنب حدوث التضخم والانكماش لفترات طويلة ويساهم في تحقيق مستويات عالية من الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل.[2]

---

[1] الطيب لحيلح، **فعالية الساسة النقدية في الاقتصاد إسلامي**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 01، جامعة أم البواقي، 2010، ص234.

[2] سوسن بركاني، **أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية دراسة قياس على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2019/2018، ص 32.

2- تحقيق العمالة الكاملة

للسياسة النقدية دوراً فعالاً في القضاء على البطالة وتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تقوية وزيادة الطلب الفعال، فعندما تسعى السلطات النقدية إلى زيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة وبالتالي يلجأ رجال الأعمال إلى الإقبال على الاستثمار مما يؤدي هذا إلى انخفاض معدلات البطالة.[1]

3- تحقيق النمو الاقتصادي

تهدف السياسة النقدية إلى التأثير على حجم القدرة الشرائية للمجتمع ونحو التوسع في الانكماش من خلال تأثيرها على عرض النقود، والهدف من زيادة القدرة الشرائية للمجتمع هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، والعكس حين تنخفض القدرة الشرائية فإن ذلك يؤدي إلى الحد من التوسع في الإنتاج.[2]

4- معالجة العجز في ميزان المدفوعات

يعتمد ميزان المدفوعات على نظرية القيد المزدوج ولذلك فإن العجز المحتمل فيه هو عجز في بعض عناصره، فإذا كان العجز في الميزان التجاري هذا يعني أن الدولة تستورد من السلع والخدمات أكثر مما تصدر، أو ميزان الحساب الجاري الذي يبين المدفوعات النقدية.....وغيرها، فإذا وقع العجز في أحدى هذه الموازين واحتاجت البلاد إلى أدوات لتصحيح هذا العجز، يمكن للبنك المركزي ذلك عن طريق رفع أسعار الفائدة مثلا (التأكد من ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة) لجذب التدفقات النقدية من خارج البلاد لتساعد في تصحيح العجز في ميزان المدفوعات.[3]

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

هنالك نوعان من أدوات السياسة النقدية، يستخدمها البنك المركزي لضبط حجم الكتلة النقدية في السوق وتحسين الوضع الاقتصادي وهي كما يلي:

الفرع أول: الأدوات غير المباشرة

تتمثل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة فيما يلي:

---

[1] عبد اللطيف حدادي، وآخرون، **السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2014)**، مجلة دولية العلمية المحكمة، العدد الاقتصادي 27، جامعة الأغواط، 2016، ص 228.

[2] نواف جابر مالك صالح، **أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية لتشجيع البنوك على دعم الاستثمار**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة الشرق الأوسط، كويت، 2013، ص 17.

[3] محمد علي القري، **مقدمة في النقود والبنوك**، ط1، مكتبة دار جدة، السعودية، 1996، ص 269.

1-نسبة الاحتياطي الإلزامي

وهي عبارة عن أموال مجمدة لدى البنك المركزي تودع لديه إجبارا من طرف البنوك المختلفة، حيث تستطيع السلطة النقدية والمتمثلة في البنك المركزي من خلالها التأثير على سيولة النقدية لدى البنوك وذلك بناءا على خفض أو رفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي.[1]

إن تغير نسبة الاحتياطي الإلزامي يؤثر على قدرة البنوك على منح الائتمان، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الودائع لدى البنوك، مما يؤدي هذا إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح وبالتالي زيادة المعروض من الكتلة النقدية وبالتالي الانتعاش الاقتصادي.

ويؤدي زيادة هذه النسبة في فترات التضخم الاقتصاد إلى تقليل حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك.

2-سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم على أنه سعر الفائدة الذي يتقاضه البنك المركزي من البنوك التجارية جراء قيامه بإعادة خصم ما قدم له من أوراق تجارية.

يعتبر سعر إعادة الخصم من الأسلحة التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير على حجم الائتمان وبالتالي على حجم المعروض النقدي، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم ليحد من قدرة البنك على منح الائتمان، مما يؤدي بذلك إلى زيادة المعروض النقدي، وبالتالي التقليل من الفجوة التضخمية، أما في حالة الانكماش فإنه يقوم بخفض هذا المعدل لزيادة قدرة البنوك على منح الائتمان، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي، بغية تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

3-سياسة السوق المفتوحة

هي عملية يقوم البنك المركزي من خلالها بيع وشراء الأوراق المالية (أسهم، سندات، أذونات الخزينة) في الأسواق من أجل التأثير على حجم الكتلة النقدية في السوق بالتخفيض أو بالزيادة.

ففي حالة وجود ركود اقتصادي يتدخل البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية، وهنا تتدخل البنوك التجارية ببيع ما لديها من الأوراق مالية، مما يزيد من قدرتها على منح الائتمان وهذا ما يؤدي إلى زيادة ضخ النقود في الاقتصاد وبالتالي انتعاش الاقتصاد.

وفي حالة وجود تضخم يتدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية، وبذلك تتدخل البنوك التجارية كمشتري للأوراق المالية التي يعرضها البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة لدى البنوك التجارية، بسبب تجميد جزء من سيولتها في شكل أصول مالية، وبالتالي انخفاض حجم الائتمان الممنوح، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الكتلة النقدية في سوق وبالتالي الحد من الفجوة التضخمية.

---

[1] فارس مسدور، **الرقابة المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الندوة العلمية حول خدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص 16.

الفرع ثاني: الأدوات المباشرة

وتتمثل أهم الأدوات المباشرة فيما يلي:[1]

1- **الإقناع الأدبي:** هي من بين الوسائل التي يستعملها البنك المركزي، وذلك من خلال طلبها بطريقة ودية وغير رسمية من البنوك التجارية بتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان ويعتمد نجاح هذه الأداة في طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

2- **تأطير القرض:** هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف للقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وبكيفية إدارية مباشرة، وفق نسب محددة.

3- **النسب الدنيا للسيولة:** أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك بالاحتفاظ بنسب دنيا من السيولة يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض الخصوم وهذا للتحكم في الإقراض من طرف البنوك التجارية.

[1] كريمو دراجي، وآخرون، **تحديات العلاقة في الإطار مابين السياسة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2017) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019، ص 181.

المبحث الثاني:ماهية المصارف الإسلامية

أصبحت المصارف الإسلامية تمثل دوراً فعالاً في الحياة الاقتصادية، لأهميتها في معالجة الأزمات وإيجاد حلول للعديد من المشاكل التي عجزت المصارف التقليدية عن حلها، فهي تختلف عن المصارف التقليدية من حيث طبيعة تعاملاتها وطرق التمويل التي تعتمد عليها، ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها والخصائص التي تميزها، وأهم مصادر الأموال فيها، وطرق التمويل التي تعتمد عليها، كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم ونشأة المصارف الإسلامية

سنطرق في هذا المطلب إلي مفهوم المصارف الإسلامية ونشأتها، وأهم الخصائص التي تميزها، كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المصارف الإسلامية

لقد وردت عدة تعاريف للمصارف الإسلامية نذكر منها:

تعريف 1: "هي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء المجتمع بالأحكام الإسلامية، لتحقيق عدالة في التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح، بغرض تحقيق التنمية".[1]

تعريف 2: لقد عرفتها اتفاقية الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية بأنها "تلك البنوك والمؤسسات التي ينص القانون على إنشائها ونظامها الأساسي على الالتزام بمبادئ الشريعة، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً".[2]

تعريف 3: "يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تقوم بأداء الخدمات المالية والمصرفية كما تباشر أعمال التمويل الاستثمار في مجالات مختلفة وفي ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية بهدف المساهمة في غرس القيم والمثل والخلق الإسلامية في مجال المعاملات، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية".[3]

تعريف 4: " وتعرف المصارف الإسلامية بأنها مؤسسات مالية عقائدية، تعتمد في عملها على العقيدة الإسلامية، وتسعى إلى تحقيق المصالح المادية المقبولة شرعاً، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحو المصالح".[4]

---

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردون، 2012، ص 11.

[2] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 110.

[3] سليمان ناصر، وآخرون، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، 2010/2009، ص 305.

[4] هاشم الصغار، **أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس، قسم المؤسسات المالية والمصرفية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، 2016/2015، ص 7.

من خلال التعاريف نستخلص جملة من العناصر كما يلي:

1- مؤسسات مالية وبنكية تقوم بتجميع المدخرات من الأفراد.

2- تعمل على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية.

3- تقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية في مختلف المجالات، وفقاً لأحكام وقواعد شرعية.

4- تسعى إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الفرع الثاني: نشأة المصارف الإسلامية

يعود تاريخ إنشاء المصارف الإسلامية إلى سنة 1940، عندما أنشأت "ماليزيا" صناديق الادخار تعمل بدون فائدة، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم بظهر في "باكستان" من أجل وضع تقنيات تمويلية تراعي التعاليم الإسلامية، فقد تبلورت فيها أول فكرة لإنشاء مصرف الإسلامي، حيث تأسست في نهاية الخمسينات في أحدى المناطق الريفية في دولة باكستان من القرن الماضي، مؤسسة تستقبل من ذوي اليسار من مالكي الأرضي، لتقدمها بدورها إلى الفقراء من المزارعين للنهوض بمستواهم المعيشي وتحسين نشاطهم الزراعي، دون أن يتقاضى أصحاب هذه الودائع أي عائد على ودائعهم، كما أن القروض المقدمة إلى هؤلاء المزارعين كانت دون عائد أيضاً، وإنما كانت تلك المؤسسات تتقاضى أجوراً رمزية تغطي تكاليفها الإدارية فقط، ولكن نتيجة لعدم وجود كادر مؤهل من العاملين، وعدم تجديد الإقبال على الإيداع لدى المؤسسة، مما أدى إلى إغلاق أبوابها في بداية الستينات.[1]

وكانت المحاولات الجادة في العصور الحديث بداية من مصر في منطقة " ميت غمر" وذلك في 1963، حيث وجدت أول تجربة للعمل المصرفي الإسلامي تحت مسمى " بنوك الادخار"، ثم تبعها بنك "ناصر الاجتماعي" عام 1971 بالقاهرة، وعمل على مجال جمع وصرف الزكاة والقرض الحسن، ثم بنك التنمية السعودية عام 1975، وبنك دبي الإسلامي 1975، وبنك فيصل الإسلامي عام 1975 في السودان ومصر لاحقا في البحرين وباكستان، وبيت التمويل الكويتي 1977. والبنك الإسلامي الأردني 1978، وبنك البحرين الإسلامي 1979، والمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار 1981. وبنك قطر الإسلامي واستمر ظهور المصارف الإسلامية حتى بلغ عددها تقريب مائتي بنك ومؤسسة مالية إسلامية موزعة في مختلف دول العالم.[2]

ويمكن الوقف على ما وصلته المصارف الإسلامية الآن من خلال الإحصائية المختصرة التالية:

- حجم قطاع التمويل الإسلامي بلغ أكثر من 750 مليار دولار.
- أصول المصارف الإسلامية مجتمعة بلغ أكثر من 265 مليار دولار.

---

[1] عمار مجيد كاظم الوادي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول الإسلامية مختارة للمدة (1981-2006)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009، ص 51.

[2] كمال توفيق خطاب، **دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية**، النشر العلمي جامعة الشرقة، الجزء الأول، الأردون، 2002، ص 114.

- استثمارات المصارف الإسلامية 450 مليار دولار.
- معدل نمو استثمارات المصارف الإسلامية بلغ 23% سنويا.
- الودائع المصرفية الإسلامية لدى المصارف الإسلامية بلغت أكثر من 200 مليار دولار.

الفرع الثالث: خصائص المصارف الإسلامية

تتفرع خصائص المصارف الإسلامية من قاعدة أساسية هي الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية، وتتمثل أهم الخصائص المصارف الإسلامية فيما يلي:[1]

– عدم تعامل بالفائدة أخذاً أو عطاءً

– إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي بالسعي إلي تحقيق عدالة التوزيع لعائد الأموال المستثمرة.

– المساهمة في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

– قيام المصرف الإسلامي بممارسة تطهير الأموال المودعة لديه سنوياً وذلك بإخراج الزكاة الواجبة شرعاً متى ما بلغ المال نصاباً ودار عليه الحول.

المطلب الثاني: مصادر الأموال في المصارف الإسلامية

تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى نوعان مصادر داخلية ومصادر خارجية وهي كالتالي:

الفرع الأول: المصادر الداخلية للمصارف الإسلامية

تتمثل أهم المصادر الداخلية أو الذاتية في المصارف الإسلامية إلى ما يلي:

1. رأس المال

هو ما يساهم به الأملاك المصرف لإنشائه، بينما يكون لرأس المال في المصارف التقليدية أهمية بالغة في ضمان حقوق المودعين، فإن رأس المال المصرف الإسلامي يضمن حقوق المودعين في الحسابات الجارية فحسب، وذلك أن الودائع المؤجلة تكون على صفحة حسابات الاستثمارية تشارك في الربح والخسارة، ولذلك لا يضمنها المصرف وليس ملزوماً بردها إذا خسرت.[2]

2. الاحتياطات

تقوم البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك، بحجز جزء من الأرباح وإبقائه داخل المؤسسة كاحتياطي لازم لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل، وتنقسم الاحتياطات إلي:[3]

---

[1] محمد أحمد علي أبو يوسف، **العلاقة بين البنوك المركزية والمصاريف الإسلامية دراسة مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، 2013، ص48–49.

[2] محمد علي القري، مرجع سبق ذكره، ص 223.

[3] محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية (مفهومها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 43.

أ- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون لتبقى داخل المؤسسة ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وتبعاً لقانون الدولة التي يتواجد بها البنك الإسلامي فإن جزء معيناً من الأرباح سيحول إلى حساب الاحتياطي القانوني.

ب-**الاحتياطي العام:** وهو عبارة عن حساب لا يفرضه القانون لكن يضعه المؤسسون قصد تعزيز رأسمال البنك.

ت-**احتياطات الحرة:** تستعمل لمواجهة الخسائر التي قد تلحق بالبنك وعليه فإن الخسائر لا تؤثر في البنك إلا إذا كان أكبر من هذه الاحتياطي ومثالها مخصص استهلاك الأصول الثابتة واحتياطي خسائر الاستثمارات.

4- الأرباح الموزعة

يُحدد النظام الأساسي للبنك الإسلامي، ووفق اقتراح مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية وبعد التصديق من جمعيته العمومية بالموافقة على مقدار الأرباح التي يتم تحويلها للأعوام التالية، يمكن للبنك إضافتها للاحتياطي العام أو زيادتها لرأسمال البنك بهدف دعم مركزه المالي في حالة حدوث ظروف طارئة.[1]

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للمصارف الإسلامية

وتنقسم المصادر الخارجية في المصارف الإسلامية كالتالي: [2]

1-الحسابات الجارية: يتصف هذا النوع من الودائع بأنها مضمونة السداد وبالتالي فهي لا تحقق أية عائد لصاحب هذه الوديعة، وتعتمد المصارف الإسلامية اعتماداً كبيراً على هذا النوع من الودائع، مما يتطلب الاحتفاظ بسيولة كافية لمقابلة السحوبات على هذه الودائع.

2- **الودائع الاستثمارية:** وهي حسابات يعني أصحابها الحق للمصرف في استثمارها أما على أساس مطلق أو على أساس مقيد وتنقسم هذه الودائع إلى قسمين:

أ- **ودائع استثمارية عامة:** أصحاب هذه الحسابات يخولون للمصرف في استثمار أموالهم على أساس عقد المضاربة أو عقد وكالة بالاستثمار دون تقيد المصرف بأية شروط.

ب-**ودائع استثمارية مقيدة:** أصحاب هذه الحسابات يخلون للمصرف في استثمار أموالهم على أساس عقد المضاربة أو عقد الوكالة بالاستثمار ويقيدون المصرف ببعض الشروط.

3-ودائع الادخارية: تفتح البنوك الإسلامية حسابات التوفير لتحث المدخرين على التعامل معها، وهي ودائع تتميز بصغر مبالغها لذا تسعى المصارف لاجتذاب فائض مدخرات الأفراد وصغار العملاء

---

[1] طبيبل عبد السلام، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع وأفاق دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر دالي إبراهيم، 2010/2009، ص 32.

[2] إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية (الإطار المفاهيمي والتحديات)**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013، ص 5.

وأهمية هذه الودائع تتمثل في إمكانية توظيفها في المجالات الطويلة والمتوسطة، ويتم الاستثمار فيها على أساس المضاربة المطلقة.[1]

المطلب الثالث: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

يعتبر التمويل من أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف الإسلامية ، فهي تمكن العميل الطالب لتمويل من تمويل احتياجاته ولكن باستخدام أساليب مشروعة من قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تعرف بالصيغ التمويلية. ومن خلال هذا المطلب سنحاول دراسة هذه الصيغ.

الفرع الأول: صيغ التمويل القائمة على المشاركة

أولا: المضاربة

1- تعريف: هو أن يعطي الرجل المال لرجل آخر على أن يعمل به في أي نشاط أو مشروع على يأخذ كل واحد منهم جزء معلوم من الربح، بمعنى أنها مشاركة بين طرفين طرف يقدم المال ويسمى صاحب المال، وآخر يقدم العمل ويسمى صاحب العمل أو المضارب والذي يقدم خبرته، ويقوم صاحب العمل بتشغيل المال الذي هو عليه أمين ويتصرف فيه تصرف الوكيل، ويقسمان الربح حسب الاتفاق الوارد بالفقه.[2]

2- أنوع المضاربة

للمضاربة نوعان وهي:[3]

أ- **المضاربة المطلقة:** وهي التي لم تقيد بزمان ولا مكان، ولم يعين العمل فيها، ولا صفته ولا من يعامله من بائع ومشتري، ولم يذكر فيها نوع التجارة، كأن يعطيه مالاً مضاربة على أن يكون الربح مشتركاً بينهما.

ب- **المضاربة المقيدة:** هي التي يعنى فيها شيء مما يقدم كتقيده بزمان أو نوع من المتاع، ومثال على ذلك أن يقول رب المال للعامل: "خذ هذا المال مضاربة بالنصف، على أن تعمل فيه في الطعام".

ثانياً: المشاركة

1- تعريف: يعرف الفقه الإسلامي المشاركة بأنها الشركة التي يشترك فيها اثنان في مال استحقوه بوراثة أو نحوها أو جمعوه من بينهم أقساطاً، ليعملوا فيه بتنميته في تجارة أو صناعة أو زراعة أو غيرها.[4]

---

[1] سارة ويس، **فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية لاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2012/2011، ص 76.(بتصرف).

[2] شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سبق ذكره، ص304.

[3] الخويطر طارق بن محمد، **المضاربة في الشريعة الإسلامية**، ط1، دار كنوز، الرياض، 2006، ص 43.

[4] مصطفى كمال سبطايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 267.

2- أنواع المشاركة

تتعدد أشكال المشاركة في الواقع العملي وفقاً للمنظور والأهداف المرغوبة، ونذكر منها:

أ- المشاركة الثابتة (الدائمة أو طويلة الأجل)

وهي نوع من المشاركة تقوم على مساهمة المصرف في تمويل جزء من رأسمال لمشروع معين، مما يترتب عليه أن يكون شريكاً في الملكية هذا المشروع وشريكاً كذلك في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها والقواعد الحاكمة لشروط المشاركة، وفي هذا الشكل تبقى لكل طرف من الأطراف حصص ثابتة في المشروع.[1]

ب-المشاركة المتغيرة

هي مشاركات جارية قصيرة الأجل، تغطي احتياجات المتعاملين في تمويل المال العامل خلال دورة أو أكثر للنشاط، لكنها عموماً يجب أن تقوم على نفس القواعد والأحكام وأن تبني في ضوء شركة العنان، ويتحدد فيها سقف لكل عملية مشاركة، وغرض التمويل، وشروطه وضوابطه، وإجراءاته والقائم على الإدارة وغيرها بالمرونة عالية لمدير المشاركة فحجم الدفعات التي يسحبها من الحساب الجاري للمشاركات على ذمة الغرض و الضوابط المتفق عليها مسبقاً.[2]

ت-المشاركة المنتهية بالتمليك (المتناقصة)

حقيقة المشاركة المنتهية بالتمليك أنها نوع من شركة يعطي المصرف فيها الحق للشريك في الحلول محله في الملكية عقاراً مثلاً، مع الاتفاق بينهما على أن سدد العميل إلى المصرف عدد محدداً من الأقساط الدورية، ويتناول المصارف مقابلها عن حصته من ملكيته للعميل الذي يصبح في النهاية مالكاً للعقار كله وذلك حسب ما تقتضيه شروط هذه الشركة التي اتفق عليها.[3]

الفرع الثاني: صيغ التمويل القائمة على المداينة

أولاً: المرابحة

1- تعريف: يتم فيها التمويل بالبيع، فهي عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بثمن التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري.[4]

2- أنواع المرابحة

يوجد نوعان من المرابحة، مرابحة بسيطة ومرابحة مركبة وهما كالأتي:[5]

---

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص 111.

[2] الغريب ناصر، **منهجية التمويل والاستثمار الإسلامي**، القاهرة، 2008، ص 88.

[3] محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في معاملات عمليات المصارف الإسلامية**، ط2، دار النفائس، عمان، 2007، ص 35.

[4] عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018، ص 159.

[5] فارس مسدور، **التمويل الإسلامي**، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 175-176.

أ- المرابحة البسيطة

وهي بيع الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم، ويذكر البائع للمشتري الثمن الذي اشترى به السلعة مثل البيوع التي يقوم بها التجار في العادة فهم يشترون السلع ويحتفظون بها حتى يأتي من يرغب في شرائها فيبيعونها بربح.

ب-المرابحة المركبة (للأمر بالشراء)

تعتبر الصيغة الأكثر استعمالاً في المصارف الإسلامية وهي عقد يلتزم من خلاله العميل بشراء سلعة من المصرف الإسلامي، الذي يقوم بشرائها نقداً من طرفاً ثالثاً على طلب العميل بالمواصفات المتفق عليها، وتكون المرابحة بين ثلاثة أطراف وهي:

- الطرف الأول: الأمر بالشراء وهو المشتري الثاني الذي يرغب في شراء السلعة.
- الطرف الثاني: المأمور بالشراء وهو المشتري الأول (المصرف الإسلامي).
- الطرف الثالث: البائع الأول وهو مالك السلعة التي يريد بيعها.

ثانياً: الإجارة

1-تعريف: هي عقد على المنافع لمدة معلومة بثمن معلوم، وتستخدم بصيغة الإيجار بتأجير الأصول والمعدات ووسائل النقل والمواصلات لمن يحتاج استجارة هذه الأصول ولا تتوفر له القدرة على شرائها.[1]

2-أنواع الإجارة

وهي نوعان:

أ- الإجارة التشغيلية

هي ما يعرف عندنا بالكراء، حيث يقوم البنك باقتناء أصول ثابتة وتأجيرها للعميل كالمباني والتجهيزات مقابل إيجار يتفقان عليه، بحيث تبقى في النهاية ملكية هذه الأصول للبنك، كما يستخدم هذا الأسلوب في الأصول ذات القيم المرتفعة التي قد يعجز المستأجر عن اقتنائها.[2]

ب-الإجارة التملكية

وذلك بأن يتفق المصرف (المؤجر) مع العميل بأن يقوم العميل بشراء نسبة 50% مثلاً من الشئ المستأجر الذي يملكه المصرف بمبلغ نقدي أو مؤجل عن طريق المرابحة، ثم يؤجر المصرف ما يملكه للعميل (المستأجر) مع بيع تدريجي لحصة المصرف إلى أن ينتهي العقد بتمليك العميل كامل العين المستأجرة. [3]

---

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

[2] سعود عبد، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013، ص 91.

[3] عبد الله محمد العمراني، **العقود المالية المركبة**، ط1، دار كنوز اشبيليا، الرياض، 2006، ص 197-198.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية الملائمة للمصارف الإسلامية

لقد وضحنا في المبحث السابق أدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الوضعي، ولعل من أهم هذه الأدوات المرتبطة بالمصارف التقليدية تستدعي إلى إيجاد بديل لها أو إعادة هيكلتها وتكيفيها وتطويرها لتتناسب مع طبيعة وخصائص المصارف الإسلامية، وسنحاول من خلال هذا المبحث سنحاول تسليط ضوء على أهم البدائل لأدوات السياسة النقدية في نظام المشاركة، كما يلي:

المطلب الأول: الحد الأدنى للاحتياطي النقدي

للبنك المركزي السلطة القانونية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ لديه بنسبة سيولة من التزاماتها تحت الطلب والمحددة في الأجل، وله سلطة تغير هذه النسبة حسب الظروف والأوضاع الاقتصادية، ويؤثر الحد الأدنى للاحتياطي المطلوب بشكل كبير على قدرة البنوك الائتمانية فهو أداة مهمة سيكون باستطاعة البنك المركزي أن يطبقه على البنوك الإسلامية مع إجراءات بعض التغيرات البسيطة المتعلقة بالعقوبات المفروضة عند نقصان رصيد البنوك التجارية في نهاية الإقفال اليومي فعادة ما يتم إلزام البنك الذي انخفض رصيده عند الحد الأدنى لدى البنك المركزي، بدفع فائدة عن مبلغ هذا الانخفاض بسعر يزيد عن سعر البنك بنسبة تتراوح مابين 3% إلى 5%، ويمكن في ظل نظام المشاركة استبدال هذه الصيغة الجزائية التي تقوم على الفائدة الربوية بصيغة تقوم على فرض مقدار النقص في الرصيد.[1]

ومن جهة أخرى فإن نسبة الاحتياطي النقدي المطبقة على الودائع تفرض على الحسابات الجارية في البنوك التجارية، أما بالنسبة لتطبيق الاحتياطي النقدي للبنوك الإسلامية على الحسابات المودعة بغرض استثمارها وهي حسابات استثمار، فيؤدي لعدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع المستثمرة.[2]

المطلب الثاني: معدل المشاركة في الأرباح والخسائر(كبديل لسعر الخصم)

إن تطبيق أسلوب معدل المشاركة في الأرباح والخسائر كبديل لسعر الخصم في البنوك الإسلامية باعتبار أن سعر الفائدة مستبعدة في البنوك الإسلامية، ومن البدائل التي تحول دون استخدام سعر الفائدة ممثلاً في سعر الخصم نجد منها:[3]

1- **إعادة التمويل:** تكون نسبة إعادة التمويل التي يتحصل عليها البنك للتحكم في حجم الائتمان على مستواه مرتبط بنسبة الإقراض، وهي تلك النسبة المئوية من الودائع تحت الطلب للبنوك الإسلامية، والتي تلتزم بتقديمها كقرض حسن للحكومة، وبالمقابل تحصل على نسبة منها في إطار إعادة تمويله من البنك المركزي، وهذه النسبة ترتفع وتنخفض حسب الظروف الاقتصادية، ففي حالة التضخم

---

[1] صالح صالحي،**أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور المصرفية الإسلامية**، الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة مخاطر المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010، ص21.

[2] سوسن بركاني ، مرجع سبق ذكره، ص 83.

[3] نفس المرجع أعله، ص ص 86، 87.

ترتفع نسبة الاقتراض وتنخفض نسبة إعادة التمويل، وفي حالة الركود العكس تُخفض نسبة الاقتراض وتُرفع نسبة إعادة التمويل.

2- **التمويل عن طريق شراء المضاربة والمربحات والمشاركات:** في حالة احتياج البنوك الإسلامية للتمويل يمكنها أن تلجاء لبيع مشاركتها أو مرابحتها أو مضاربتها للبنك المركزي، وهذا الأمر يساعد البنوك الإسلامية من توسيع عملياتها وتنمية نشاطها.

3- **ضبط حدود نسبة المشاركة في الربح والخسارة:** بهدف التحكم في حجم الائتمان ودرجة التوسع المطلوب يتطلب ذلك تحديد الحد الأدنى والأعلى لنسب المشاركة في الأرباح بين البنك والمستثمرين ويترك للبنوك هامش الحرية في المجال بين الحدين، وبتأثير فيها يمكن التحكم في حجم الائتمان، فكلما زادت هوامش أرباح العمليات الاستثمارية المتاحة للمستثمرين كلما زادت إيداعاتهم والعكس صحيح، أما في حالة البنك المشارك أو الممول للمضاربات، فإن زيادة هامش الربح يجعله يتوسع في منح الائتمان لتلك العمليات، وتخفيض هامش الربح يجعله يقلل من التوسع الائتماني للعمليات الائتمانية للبنوك الإسلامية.

المطلب الثالث: السوق المفتوحة في إطار نظام المشاركة

في مقابل عمليات السوق المفتوحة في النظام التقليدي نجد البديل الذي يلاءم الصيرفة الإسلامية يستخدم وسائل متعددة ضمن عمليات السوق تجعله أكثر تنوعاً وشمولاً مما يسهل مهمة البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان وكمية النقود حسب متطلبات الوضع الاقتصادي، وتتعامل مع جمهور المدخرين بالبيع والشراء في الصكوك وسندات تخضع حصيلتها لمبدأ الربح والخسارة، ومن بين أهم الوسائل والأدوات المالية المتاحة في الأسواق المفتوحة في ظل نظام المشاركة نجد:[1]

1- **الوسائل القائمة على الملكية:** وتتمثل في صكوك الإجارة، أسهم المشاركة، أسهم المضاربة، أسهم إنتاج، وتتميز هذه الأدوات بقابليتها للتداول بأسعار تحددها قوى السوق، دون التقيد بالقيمة السوقية لها.

2- **الوسائل المالية القائمة على المداينة:** ومتمثلة في سندات المرابحة، سندات الإستصناع، سندات السلم، وتتميز هذه الأدوات بارتباطها بالإنتاج المادي للسلع والخدمات، ويمكن أن تقدم الضمانات اللازمة والرهون المناسبة لحامل هذه السندات.

ومما سبق يتبين بأن البنك المركزي في ظل نظام المشاركة يتدخل عن طريق عمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء الأوراق المالية حسب مقتضيات الأوضاع الاقتصادية بشكل يمكنه من التحكم في حجم التمويل وعرض النقود، وبتوافق تام مع المبادئ المذهبية للاقتصاد الإسلامي.

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 28. (بالتصرف)

خلاصة الفصل

وفي الأخير يمكن القول أن السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الأحكام والقواعد التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) للتحكم في حجم الكتلة النقدية، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات مباشرة والتي من بينها سعر إعادة الخصم وغير مباشرة مثل الإقناع الأدبي، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وتحقيق مستوى التشغيل التام، ولقد تم تقسيم السياسة النقدية إلى نوعين سياسة نقدية توسعية تسعى السلطة النقدية من خلالها ضخ النقود في الاقتصاد، وسياسة نقدية انكماشية تسعى إلى سحب كمية النقود الزائدة من السوق.

كما تطرقنا إلى المصارف الإسلامية وذلك من حيث مفهومها، ونشأتها، والخصائص التي تميزها عن المصارف التقليدية، أما فيما يتعلق بمصادر الأموال في المصارف الإسلامية فهي نوعان مصادر داخلية والمتمثلة في رأس مال المساهمين والاحتياطات ومصادر خارجية مثل الودائع الاستثمارية، وكذلك صيغ التمويل التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية، حيث توجد صيغ قائمة على المشاركة مثل المضاربة والمشاركة، وصيغ قائمة على المداينة مثل المرابحة والإيجار، والتي تمكن طالب التمويل من تمويل احتياجاته، بطرق وأساليب مشروعة.

وتناولنا كذلك تكيف وتطوير واستبدال بعض أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي لتتكيف وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، كتكيف الحد الأدنى للاحتياطي النقدي وذلك بإجراء بعض التغيرات البسيطة عليه، وتطوير الأسواق المفتوحة لجعلها أكثر تنوعاً وشمولاً، واعتماد معدل المشاركة في الأرباح والخسائر كبديل لسعر الخصم في البنوك الإسلامية.

الفصل الثاني:
الدراسات السابقة

- المبحث الأول: الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير المستقل.
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير التابع.
- المبحث الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا الحالية.

مقدمة الفصل:

من خلال هذا الفصل سنحاول تسليط الضوء على بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بدراستنا، فهنالك دراسات متعلقة بالسياسة النقدية وكيفية تأثيرها على الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، ودورها في ضبط العرض النقدي، حيث تقوم هذه الدراسات بدراسة أدوات السياسة النقدية، وآليات العمل بها، وهنالك دراسات متعلقة بالمصارف الإسلامية وعلاقتها بالبنك المركزي كونه المشرف على السياسة النقدية، حيت تقوم هذه الدراسات بدراسة أثر السياسة النقدية على أداء البنوك الإسلامية وذلك من خلال علاقتها بالبنك المركزي، كما سنحاول مقارنة هذه الدراسات بدراستنا الحالية في عديد من المواطن.

المبحث الأول: الدراسات المتعلقة بالمتغير المستقل

لقد تعدد الدراسات حول السياسة النقدية لما لها أثر بليغ في التأثير على الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية وضبط العرض النقدي، ومن خلال هذا المبحث سنعرض أهم الدراسات السابقة في السياسة النقدية.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

1- عبد الله الحسن، وآخرون، 2004 (تقييم أدوات السياسة النقدية والتمويلية في السودان خلال الفترة (1980-2002))

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أدوات السياسة النقدية في السودان خلال الفترة (1980-2002)، كما ناقشت الدراسة وحللت أدوات السياسة النقدية والتمويلية خلال مرحلتين، المرحلة الأولى (1980-1990) والمرحلة الثانية (1992-2002)، وأبانت أن بنك السودان استخدم العديد من الأدوات المباشرة وغير المباشرة لإدارة السياسة النقدية والتمويلية، وتم جمع البيانات من بنك السودان المركزي خلال الفترة (1980-2002)، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التنسيق بين الأدوات في عملها ولابد من إزالة التباين، كما أوصت بضرورة اختيار حزمة من الأدوات بمقادير ونسب تساعد عل تحقيق أهداف السياسة النقدية والتمويلية.[1]

2- دراسة نواف جابر مالك الصباح 2013 (أثر أدوات النقد التي يستخدمها البنك المركزي الكويتي في إرساء السياسة النقدية)

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على إجراءات البنك المركزي عند رسم السياسة النقدية في تشجيع البنوك على دعم الاستثمار وفق مبررات التي تحكم هذه الإجراءات، وبيان أثر السياسة النقدية ممثلة بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي الكويتي في تشجيع القرارات الائتمانية وفي إرساء السياسة النقدية القائمة على دعم الاستثمار، وتمثل مجتمع الدراسة في جمع النشرات الصادرة عن البنك المركزي الكويتي خلال الفترة (2000-2012) للدراسة والتحليل، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها وجود علاقة بين سعر إعادة الخصم الذي يعتبر أحد ركائز أدوات السياسة النقدية وبين إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المحلية الكويتية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مجتمعة، ولقد أوصت هذه الدراسة على دراسة أسباب محدودية نجاح سياسات البنك المركزي في حث البنوك التجارية الكويتية على الائتمان المصرفي بشكل كافٍ ملموس.[2]

---

[1] عبد الله الحسن محمد، وآخرون، **تقييم أدوات السياسة النقدية التمويلي في السودان خلال الفترة (1980-2002)**، سلسلة الدراسات والبحوث، إصدار رقم 04، سبتمبر 2004، ص ص 56، 57.(بتصرف)

[2] نواف جابر مالك الصباح، مرجع سبق ذكره، ص75. (بتصرف)

3- أروى عبد الرحمن يوسف، وآخرون، 2017 (أثر السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم في السودان في الفترة (1993-2015))

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر السياسة النقدية ودورها في تخفيض معدلات التضخم، وتوضيح دور عرض النقود في التأثير على معدلات التضخم، وتمثل مجتمع الدراسة في بنك السودان المركزي من خلال التقرير السنوية للبنك خلال الفترة (1993-2015)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين معدل التضخم وعرض النقود، وكذلك وجود علاقة بين التضخم وسعر الصرف، ووجود علاقة طردية بين التضخم وتكلفة التمويل، وقد أوصت هذه الدراسة بأن يتبع البنك المركزي سياسات فعالة في التحكم في عرض النقود وأن توجه الدولة الاهتمام الأكثر لعرض النقود للتخفيض معدلات التضخم، وأن يعمل البنك المركزي على الحفاظ على استقرار سعر الصرف للجنيه السوداني، كما يعدل من تكلفة التمويل حتى لا يحدث ارتفاع لمعدلات التضخم.[1]

المطلب الثاني:الدراسات الوطنية

1- دراسة أكن لونيس، 2011، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وتتبع تطور العرض النقدي ومقابلاته في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، ومحاولة إبراز أهمية مواكبة الجزائر للمستجدات في مجال إدارة السياسة النقدية، حيث تم جمع البيانات من خلال التقارير والدراسات التي تصدرها الهيئات الرسمية والوطنية والدولية الملائمة للتحليل، ومجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع الدراسة، واعتمدت هذه الدراسة في تحليليها للبيانات على الأدوات الإحصائية، وتوصلت في النهاية إلى إن السياسة النقدية تعمل على ضبط عرض النقود والتحكم فيه، لجعل كمية النقود المعروضة تتناسب مع كمية الإنتاج الحقيقي، من خلال استخدام السلطة النقدية لأدوات السياسة النقدية، وأوصت بضرورة إعطاء استقلالية لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن له التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي.[2]

2- حاجي سمية، 2016، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1990-2014)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة النقدية في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، والتغيرات التي تتحكم فيه ويتأثر بها عند تطبيق أدوات السياسة النقدية، حيث اعتمد في ذلك طريقة النموذج القياسي باستخدام برنامج Eviews الذي يستخدم الأساليب

---

[1] أروى عبد الرحمن يوسف، وآخرون، **أثر السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1993-2015)**، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017، ص 76. (بتصرف)

[2] أكن لونيس، مرجع سبق ذكره، ص ص 226، 227. (بتصرف)

الإحصائية – الانحدار المتعدد – لغرض كيفية تطبيق آليات السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات، ومن أهم النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة أن أداة سعر الفائدة وأداة معدل إسترجاع السيولة لها تأثير كبير ودور فعال، إذ أن تغير سعر الفائدة ومعدل إسترجاع السيولة بوحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع رصيد ميزان المدفوعات، ولقد أوصت بضرورة الدراسة الشاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها، قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة وذلك لإيجاد الحول الكفيلة بحلها.[1]

3-سوسون بركاني، 2019، أثر السياسة النقدية على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية دراسة على عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة (2008-2015)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية، وتمثلت عينة البنوك محل الدراسة في مجموعة من البنوك العاملة في الجزائر متمثلة في تسع (9) بنوك خلال الفترة (2008-2019)، حيث اعتمدت على منهج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج EVIEWS إصدار 2010 وكذا برنامج Excel إصدار 2007 لحساب مجموع الائتمان والتمويل الممنوح من طرف عينة البنوك، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في وجود علاقة طويلة توازنية بين الاحتياطي النقدي القانوني وحجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف بنوك عينة الدراسة، ومنه فالسياسة النقدية فعالة في التأثير على حجم الائتمان والتمويل من طرف البنوك العاملة بالجزائر على المدى الطويل من خلال الاحتياطي القانوني، ولقد أوصت الدراسة بضرورة قيام بنك الجزائر بتطوير إطار فعال للسياسة النقدية وذلك بما يسمح في مرحلة الرواج بامتصاص الفائض للتحكم في الضغوط التضخمية، وفي حالة الانكماش ضمان منح التمويل للقطاعات الأكثر مساهمة في تنويع مصادر توليد الدخل.[2]

[1] حاجي سمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 283، 284. (بتصرف)

[2] سوسون بركاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 163، 166. (بتصرف)

المبحث الثاني: الدراسات المتعلقة بالمتغير التابع

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض أهم الدراسات السابقة التي جاءت في إطار المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: الدراسات الأجنبية

1- دراسة محمد أحمد علي أبو يوسف، 2013، العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية "دراسة مقارنة"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين البنوك المركزية والمصارف الإسلامية في الفكر الوضعي والإسلامي كإطار نظري يمكن الاستفادة منه في الواقع الحالي كما أشار إلى أهم الصعوبات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية، ولقد اعتمد على بنك السودان كنموذج في دراسته، وتوصلت الدراسة إلى أن الأدوات والأساليب التي تتبعها البنوك المركزية تتعارض وطبيعة عمل المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي التقليدي، حيث تؤثر سلباً على قيام المصرف الإسلامي بدوره المنوط به، وأوصت بضرورة توسيع قنوات الحور بين المسؤولين عن المصارف، وهو ما من شأنه أن يضيق الهوة في التفكر بين خبراء كل من النظام المصرفي التقليدي والإسلامي ويزيل الغموض ويوضح الكثير من المفاهيم الخاصة والمميزة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية، وهو ما سيؤدي في النهاية إلى تقبل فكرة الازدواج القانوني من المسؤولين في البلد الذي تعمل فيه المصارف الإسلامية، ووضع قوانين خاصة للرقابة عليها.[1]

2- سفيان حريز، 2014، أثر السياسة النقدية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية العاملة بالأردن

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر السياسة النقدية التقليدية على أداء المصارف الإسلامية العاملة بالأردن، حيث اهتمت بتحديد كلفة الفرص الضائعة على المصارف الإسلامية بسبب السياسة النقدية التي يعتمدها البنك المركزي، وتمثل مجتمع الدراسة في كافة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن خلال الفترة (2000-2013) لتحليل أثر السياسة النقدية على عمال المصارف الإسلامية في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى أن البنك الإسلامي الأردني يتحمل أعباء ملحوظة في مجال السيولة والربحية قياساً بالمصارف التقليدية، وأوصت الدراسة قيام البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على المصارف الإسلامية إلى مستويات تقل عن النسبة المفروضة على المصارف التقليدية.[2]

---

[1] محمد أحمد علي أبو يوسف، مرجع سبق ذكره، ص ص 144، 147. (بتصرف)

[2] سفيان حريز، **أثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة آل البيت ، الأردن، 06-07 آب، 2014، ص ص 42، 44. (بتصرف)

3- دراسة هاشم الصغار، 2016، أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم المؤشرات ومعايير السيولة النقدية في المصارف الإسلامية العاملة في سوريا خلال الفترة (2009-2013) وتمثل مجتمع الدراسة مصرف سورية الدولي الإسلامي، حيث تم جمع البيانات من هذا المصرف خلال الفترة (2009-2013) وتحليليها إحصائياً، ولقد اعتمدت الدراسة في دراستها لسلوك الربحية على معدل العائد الموجود ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتوصلت في الأخير إلى أن نقصان نسبة السيولة النقدية في المصارف الإسلامية أدت إلى انخفاض في الربحية، لذا يسعى المصرف الإسلامي في الموائمة بين الأمان والربحية وذلك بجعل الرصيد النقدي الفعلي قريب جداً من الرصيد النقدي الواجب.[1]

المطلب الثاني: الدراسات الوطنية

1- دراسة سليمان ناصر، 2005، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية وفق مختلف النماذج والبيئات والأنظمة المصرفية عبر العالم والوقوف على أهمية الإشكالات العالقة في مجال الرقابة المصرفية على البنوك الإسلامية، وتمثل مجتمع الدراسة في تشخيص العلاقة بين بنك البركة الجزائري وبنك الجزائر، وتوصلت الدارسة إلى أن البنوك الإسلامية تختلف اختلافا جذرياً عن البنوك التقليدية خاصة في صيغ التمويل وذلك نظراً للاختلاف في طبيعة هذا التمويل وكذا المبادئ والأسس التي تحكمه، وهو ما يتطلب بالضرورة علاقة خاصة ومتميزة بين البنوك الإسلامية والبنوك المركزية وإطاراً مختلفاً للرقابة عليها، حيث أوصت بتفعيل دور الهيئات الدولية الممثلة للبنوك الإسلامية وترشيدها على ضوء الاستفادة من أخطاء الماضي، وذلك لتوضيح فكرة العمل المصرفي الإسلامي لغير المسلمين.[2]

2- دراسة فارس مسدور، 2010، الرقابة المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة فيما إذا كانت رقابة البنك المركزي على المصارف التقليدية هي ذاتها التي تطبق على المصارف الإسلامية بهدف أهمية التمييز بين الرقابة على المصارف الإسلامية والرقابة على المصارف التقليدية من خلال دراسة أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المصارف الإسلامية وضرورة العمل على التمييز بين أدوات الرقابة على المصارف الإسلامية قياساً بما هو مفروض على المصارف التقليدية، وأن تُأَقلم لتحافظ على سلامة معاملات البنوك الإسلامية.[3]

---

[1] هاشم الصغار، مرجع سبق ذكره، ص ص 50، 52. (بتصرف)

[2] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مذكرة النيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 113، 115. (بتصرف)

[3] فارس مسدور، مرجع سبق ذكره، ص 19. (بتصرف)

3- دراسة صالح صالحي، 2010، أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد الصيرفة الإسلامية

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة الأدوات الكمية والنوعية المباشرة للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي التي تساعد على تطور ونمو الصيرفة الإسلامية وترشيد دورها، حيث أشارت إلى وجود أدوات كمية وكيفية بديلة للسياسة النقدية التقليدية ملائمة لأداء المصارف الإسلامية، كما أشارت كذلك إلى أدوات السياسة المالية المكملة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود مشكلة في العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية تعيق تطور ونمو الصيرفة الإسلامية، ولمعالجتها يتطلب إعادة هيكلة وظيفة البنوك المركزية لتراعي طبيعة عمل المصارف الإسلامية بحيث تستخدم بدائل جديدة للأدوات التقليدية للسياسة النقدية تساهم في تطوير الصيرفة الإسلامية وترشيد دورها التنموي في الاقتصاديات الإسلامية.[1]

[1] صالح صالحي، مرجع سبق ذكره، ص 59. (بتصرف)

المبحث الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية

بعد عرضنا الدراسات السابقة سنحاول في هذا المبحث مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا في بعض الجوانب أهمها ما يلي:

المطلب الأول: من ناحية الهدف

تختلف جزئياً بعض الدراسات عن دراستنا من حيث الهدف، فهنالك دراسات هدفت إلى إيجاد العلاقة بين أدوات السياسة النقدية على معدلات التضخم مثل دراسة " أروى عبد الرحمن"، ودراسات أخرى هدفت إلى إيجاد علاقة بين سعر إعادة الخصم وبين إجمالي التسهيلات الممنوحة من طرف البنوك التجارية إلى مختلف القطاعات الاقتصادية مثل دراسة "نواف جابر مالك الصباح"، وفي بعض الدراسات الأخرى هدفت إلى إيجاد علاقة بين البنك المركزي كونه المشرف على تطبيق السياسة النقدية وبين المصارف الإسلامية، وإيضاح أهم نماذج العلاقة بين البنك المركزي والمصارف الإسلامية في مختلف الأنظمة عبر العالم، ولقد اختص بهذه الدراسة مجموع من الباحثين مثل: "سليمان ناصر، وفارس مسدور".

أما دراستنا فهدفت إلى معرفة تأثير أدوات السياسة النقدية على نشاط المصارف الإسلامية، معتمدين في ذلك على أداة الاحتياطي النقدي القانوني وتأثيرها على ربحية المصارف الإسلامية لكونها أداة لا تتأثر بنظام الفائدة.

المطلب الثاني: من ناحية الحالة المدروسة

إن معظم الدراسات خاصة المتعلقة بالمتغير المستقل قامت بتقييم أثر السياسة النقدية على الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية واعتمدت على بنوك تجارية كنماذج في دراستها، أما في بعض الدراسات خاصة الأجنبية منها والمتعلقة بدراسة علاقة البنك المركزي بالمصارف الإسلامية فلقد اعتمدت في دارستها على بنوك إسلامية كنماذج مثل بنك السودان كما جاء في دراسة " محمد أحمد علي أبو يوسف " وبنك سوريا الدولي الإسلامية في دراسة " هاشم الصغار"، أما في ما يخص الدراسات الوطنية فمعظمها لم تتطرق إلى دراسات حالة، وإنما اكتفت بدراسات نظرية لمحاولة إيجاد بدائل لأدوات السياسة النقدية التقليدية تكون ملائمة وطبيعة عمل المصارف الإسلامية مثل دراسة "فارس مسدور، وصالح صالحي"، أما دراسة "سليمان ناصر" فقد اعتمد على بنك البركة الجزائر كنموذج لدراسة العلاقة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية.

أما في دراستنا فقد اعتمدنا على مصرف السلام الجزائري كنموذج لدراستنا.

المطلب الثالث: من ناحية طريقة المعالجة

أما من ناحية طريقة المعالجة فبعض الدراسات ركزت على قوائم مالية للبنك المركزي والبنوك التجارية لدراسة أداة واحدة من أدوات السياسة النقدية وهي سعر إعادة الخصم، ومحاولة إيجاد علاقة بينها وبين حجم الائتمان الممنوح بالإعتماد على الأساليب الإحصائية مثل الانحدار الخطي البسيط كما جاء في دراسة نواف "جابر مالك الصباح"، أما في دراسة "سوسن بركاني" فلقد اعتمدت في دراستها على بيانات سعر الخصم والاحتياطي النقدي كمتغيرين مستقلين وحجم الائتمان والتمويل الممنوح من طرف البنوك كمتغير تابع، معتمدا في ذلك على عدة نماذج منها نماذج السلاسل الزمنية المتقطعة، ونموذج الانحدار التجمعي، ونموذج الآثار الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وفي دراسة "هاشم الصغار" اعتمدت على سلوك الربحية المصارف الإسلامية على عائد الموجودات وعائد حقوق الملكية لمعرفة العلاقة بين السيولة النقدية وربحية المصارف الإسلامية.

أما في دراستنا فقد اعتمدنا على تحليل وتفسير التقارير الإحصائية خاصة ببنك الجزائر، وكذا قوائم مالية خاصة بنشاط مصرف السلام الجزائري من سنة 2011 إلى سنة 2019.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل جانب الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، من حيث هدف هذه الدراسات، ومجتمع الدارسة، و أهم النتائج والتوصيات التي وصلت لها هذه الدراسات، حيث تم تقسيم هذه الدراسات إلى دراسات متعلقة بالمتغير المستقل ودراسات متعلقة بالمتغير التابع ونجد منها دراسات أجنبية وأخرى وطنية، و تختلف كل دراسة عن أخرى من حيث عنوانها والهدف منها، وقد تم ترتيبها حسب تواريخ استلامها.

كما قمنا بمقارنة هذه الدراسات السابقة بدراستنا الحالية، من حيث الهدف وقد اختلف هدف هذه الدراسات جزئياً عن دراستنا الحالية، أما من حيث الحالة المدروسة فهنالك بعض الدراسة اعتمدت على دراسة حالة للبنوك التجارية كنموذج، ومنها من أكتفت بدراسة نظرية للموضوع، أما من ناحية طريقة المعالجة فمعظم الدراسات قامت بتحليل الإحصائية للبيانات المتحصل عليها من البنوك التي كانت نموذج للدراسة.

الفصل الثالث:
الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة.

مقدمة الفصل:

بعد أن تطرقنا في الفصول السابقة إلى مفاهيم متعلقة بالسياسة النقدية والمصارف الإسلامية والدراسات السابقة في الموضوع، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على الدراسة الميدانية، وذلك من خلال تقديم مصرف السلام الجزائر وأدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، وعرض بعض الجداول توضح تطور هذه الأدوات، وجداول خاصة تعرض نشاط مصرف السلام الجزائري.

وللإلمام أكثر بالدراسة الميدانية قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول يقدم فيه الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والتي تساعدنا على تحليل وتفسير النتائج، أما المبحث الثاني لمناقشة النتائج وإثبات صحة الفرضيات أم نفيها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعرفة كيفية تأثير السياسة النقدية على المصارف الإسلامية يجب علينا أن نوضح أولاً بعض جوانب الدارسة والمتمثلة في التعريف بمجتمع الدراسة التي تم اختيارها وطريقة جمع المعطيات، والأدوات المستخدمة وأهم النصوص والقوانين التشريعية التي تحكمها، كل هذا سيتم دراسته من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب فرعين، الفرع الأول خاص بتقديم المصرف السلام الجزائري وتطور السياسة النقدية في الجزائر، أما الفرع الثاني فيكون حول طريقة جمع المعطيات.

الفرع الأول: تقديم المصرف السلام الجزائري وتطور السياسة النقدية في الجزائر

أولاً: تعريف بمصرف السلام الجزائري

تم الإعلان عن إنشاء مصرف السلام الجزائر بتاريخ 8 جوان 2006 وهو مصرف تجاري تأسس بموجب القانون الجزائري، ويعتبر هذا المصرف ثمرة التعاون الجزائري الإماراتي وطبقاً لنظام بنك الجزائر رقم 08-04 المؤرخ في 2008/12/23 المتعلق برأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية الناشطة بالجزائر يبلغ رأس ماله اجتماعي ب 72 مليار دينار جزائري، وتم رفعه سنة 2009 إلى 10 مليار جزائري كما تم خلال سنة 2019 رفع رأس مال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري امتثالاً لنظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس البنوك والمؤسسات العاملة بالجزائر.،و يتشكل من 7500000 سهماً مدفوعاً كلياً بقيمة اسمية قدرها 200 دينار جزائري لكل سهم، ومن أهم الصيغ التمويلية التي يقدمها المصرف: السلم، الإستصناع، المضاربة ، المشاركة، المرابحة، البيع بالتقسيط والإجارة.[1]

ثانياً: تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

1-تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

انعكست اتفاقيات الجزائر مع المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) على تطور الوضعية النقدية في الجزائر، خلال هذه الفترة عرفت الكتلة النقدية تطورا متسارعاً وهذا منذ بداية الإصلاح النقدي الذي كان يهدف إلى التحكم في كمية النقود والإصدار النقدي، إلا أن الواقع جاء معاكس لذلك، حيث أدت سياسة التوسع النقدي و الدعم الحكومي لتغطية العجز في الميزانية العامة، حيث قدرت نسبة الزيادة بأكثر من 83% بين سنتي (1990-1993) وقد استمرت الكتلة النقدية من النوع الموسع

[1] التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري لسنة 2019.

(M2) في الارتفاع، حيث ارتفعت بأكثر من 180% بين سنتي (1990–2000) على الرغم من أن السلطات اتبعت سياسة نقدية إنكماشة وتقليص حجم الإنفاق العام خلال هذه الفترة وكذا تجميد الأجور وتخفيض قيمة الدينار نتيجة الاتفاقيات المبرمة مع الهيئات النقدية الدولية من أجل الحد من نمو الكتلة النقدية.[1]

2–تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (2001–2017)

خلال هذه الفترة تم التمييز بين توجهين مختلفين من السياسة النقدية التوسعية، التوجه الأول خلال الفترة (2001–2015) حيث حاولت السلطة النقدية إتباع بديل نقدي تمثل في سياسة التكيف والتوسع، التي تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة التالية، ونتج عن هذا التوجه إلى تراجع نمو المجمع النقدي من 22,2% سنة 2001 إلى 15,6% سنة 2003 ثم إلى 10,7%سنة 2005.

أما التوجه الثاني فتميز بإتباع سياسة التوسع الصريح خلال الفترة (2006–2011) باستثناء 2009، حيث بلغ معدل نمو المجمع النقدي M2 في المتوسط 18,3% قصد تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة، و تزامن هذا التوجه مع تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي.[2]

الفرع الثاني: طريقة جمع المعطيات

تتمثل المعطيات اللازمة للدراسة في ميزانية خاصة بالمصرف وجدول خلال الفترة الممتدة من (2011–2019)، وذلك من أجل اختبار صحة الفرضيات، وقد تم الحصول عليها عن طريق المواقع الإلكترونية التالية:

موقع البنك المصرف الجزائري: http://www.bank.of.algeria.dz

موقع مصرف السلام الجزائري: hptt://www.alsalamalgeria.com

[1] صلاح الدين كروش، ربيع قرين، **أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990–2017)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري 2020، ص 54.

[2] صالح تومي، فتيحة بن علية، **تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2000)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020،ص 53.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر

لقد و ضع قانون النقد والقرض 90-10 والأمر 03-11 الإطار القانوني للسياسة النقدية ومسار تطورها، ووضع مجموعة من الأدوات المباشرة وغير مباشرة لتحقيق أهداف السياسة النقدية وتتمثل فيما يلي:

الفرع أولاً: الأدوات المباشرة التي اعتمدتها السياسة النقدية في الجزائر

أولاً: الاحتياطي الإلزامي

تلعب آلية الاحتياطي الإلزامي دوراً هاماً للتحكم في سيولة المصارف، وذلك من خلال تجميد جزء من الودائع التي تحصلت عليها المصارف التجارية في حساب لدي البنك المركزي.

في الجزائر تعتبر سياسة الاحتياطي الإلزامي من الآليات التي استحدثها قانون 10/90 في المادة 93 حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض نسبة الاحتياطي الإلزامي بقيمة لا تتعدى 28% من المبالغ كأساس لاحتسابه، إلا أنه يجوز للبنك المركزي أن يحدد نسبة أعلى في حالة الضرورة المنصوص عليها قانونياً، وكل نقص في الاحتياطي الإلزامي يُخضع البنوك والمؤسسات المالية حكماً لغرامة يومية تساوي 1% من المبلغ الناقص.[1]

وفي 1994/11/29 أصدرت التعليمة رقم 73-94 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ مالية من الاحتياطات لديها في شكل ودائع لدى البنك المركزي وفُرضت هذه النسبة ب 2,5%، لكن الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض لم يذكر أداة الاحتياطي الإلزامي بصورة مباشرة.

لأن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة في سنة 2006 التي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع لمعدل الاحتياطي الذي يصل حتى 15% دون استثناء وبنفس الأسلوب، ويتم تحديد وعاء الاحتياطي بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر، كما يمنح بنك الجزائر عائد على الاحتياطي الإلزامي في شكل فائدة يتم احتسابها وفق العلاقة التالية:[2]

$$Rt = \frac{Ai \times Ni \times Pi}{360}$$

Rt: العائد على الاحتياطي الإجباري.

---

[1] المادة 93 من قانون النقد والقرض، ص531.

[2] حمزة شوراد، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية (دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006، ص 230.

Ai: حجم الاحتياطي الإجباري.

Ni:عدد أيام مكوث الاحتياطي الإجباري لدى بنك الجزائر.

Pi: معدل الفائدة المحدد من بنك الجزائر.

ومرت تقنية الاحتياطي الإلزامي بعدة تطورات يمكن تقديمها في الجدول التالي:

الجدول (2-1): يوضح تطور نسبة الاحتياطي الإلزامي

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الاحتياطي الإلزامي ب%	9	11	12	12	12
السنوات	2016	2017	2018	2019	
نسبة الاحتياطي الإلزامي ب%	8	8	10	12	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر سنة 2019 ، ص 17.

الشكل (2-1): يوضح تطور نسب الاحتياطي الإلزامي

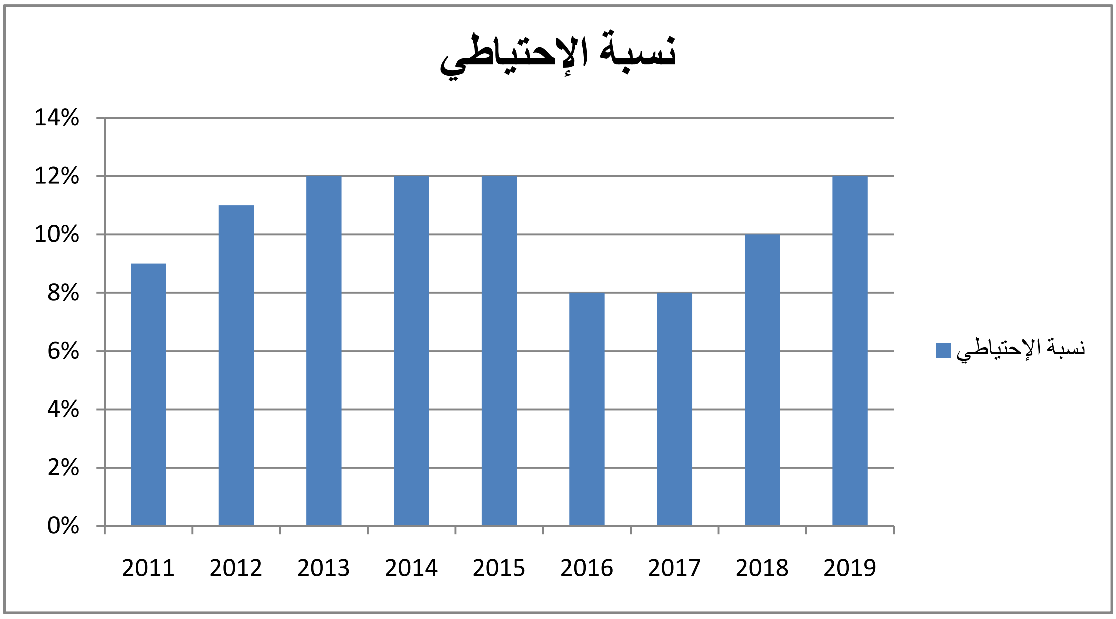

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2-1) وبرنامج Excel.

برز معدل الاحتياطي النقدي القانوني في عام 1994 في التعليمة رقم 73-94 تم فيها تحديد معدل الاحتياطي النقدي القانوني ب 2,5%، ليتم رفعه في عام 2001 إلى 3% ثم 4,25% في سنة 2002، ونظراً لفائض السيولة المحقق لدى البنوك بداية عام 2002 قرر البنك المركزي رفع هذه النسبة إلى 6,65% في عام 2003 وارتفعت بذلك الودائع المودعة تحت عنوان الاحتياطي النقدي القانوني، وفي عام 2004 تم رفعه من جديد إلى 6,5%، مما بين أن بنك الجزائر يريد الاستفادة من مزايا هذه الأدلة وتفعيلها بشكل يجعلها ذات أهمية للتحكم في سيولة البنوك.[1]

وفي سنة 2011 تواصل ارتفاعه ليصل إلى 9%، أما في عام 2012 فتم رفعه إلى 11%، ورفع في 2013 إلى 12% كأقصى حداً له ويبقي مستقراً إلى غاية 2015، وذلك راجع إلى قيام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة وإدخال آلية جديدة لامتصاص السيولة لمدة ستة أشهر، وفي عام 2016 قام بنك الجزائر بخفض معدل الاحتياطي النقدي القانوني من 12% إلى 8%، وذلك راجع إلى انخفاض السيولة المصرفية نتيجة انخفاض أسعار البترول في 2014 والمتزامن مع العجز المعتبر في رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات، حيث بقي هذا المعدل مستمر إلى غاية 2017، ليرتفع تدرجياً في سنتي 2018 و 2019 إلى 12%.

ثانياً: معدل إعادة الخصم

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، ولقد نص قانون النقد والقرض على شروط استخدام معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، ويتضح ذلك في المواد التعليمية 69، 70، 71، 72 ويمكن توضيح أهم ما جاء فيها فيما يلي:[2]

- المادة 69: سندات مضمونة من قبل الدولة أو من قبل الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم ثلاثة أشخاص طبيعيين أو معنويين ذو ملاءة أكيدة.
- المادة 70: سندات تحويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل.
- المادة 71: سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.
- المادة 71: سندات عمومية تصدرها الدولة أو تكفلها.

[1] سوسون بركاني مرجع سبق ذكره، ص 108.

[2] المواد 69، 70، 71، 72، من قانون النقد والقرض، ص 12- 13.

ولقد مرت تقنية إعادة الخصم بعدة تطورات يمكن تقديمها في الجدول التالي:

الجدول (2-2): يوضح تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

تاريخ التطبيق	نهاية تاريخ التطبيق	إعادة الخصم ب %
من 1990/05/22	إلى 1991/09/30	%10,5
من 1991/10/01	إلى 1994/04/09	%11,50
من 1994/04/10	إلى 1995/08/01	%15,00
من 1995/08/02	إلى 1996/08/27	%14,00
من 1996/08/28	إلى 1997/04/20	%13,00
من 1997/04/21	إلى 1997/06/28	%12,00
من 1997/06/29	إلى 1997/11/17	%12,00
من 1997/11/18	إلى 1998/02/08	%11,00
من 1998/02/09	إلى 1999/09/08	%9,50
من 1999/09/09	إلى 26/ 01/ 2000	%8,50
من 2000/01/27	إلى 2000/10/21	%7,50
من 2000/10/22	إلى 2002/01/19	%6,00
من 2002/01/20	إلى 2003/05/31	%5,50
2003/06/01	إلى 2004/03/06	%4,50
من 2004/03/07	إلى 2016/09/30	%4,00
من 2016/10/02	إلى غاية أفريل 2017	%3,50
من أفريل 2018	حتى الآن	%3,75

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر سنة 2019، ص 19.

الشكل (2-2): تطور معدل إعادة الخصم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول(2-2) وبرنامج Excel.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه قيام بنك الجزائر برفع معدل إعادة الخصم من 10,5% في سنة 1990 إلى 11,50% خلال سنة 1994، ليصل إلى أقصى حد له في سنة 1995 ب 15,00%، وهذا راجع إلى التطبيق الصارم لمعدل إعادة الخصم من أجل التحكم في حجم الكتلة النقدية وذلك من خلال الحد من الطلب على الأوراق المالية ومنح الائتمان، ألا أن هذه السياسة لم تكون فعالة، بسب ارتفاع معدل التضخم نتيجةً لتدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار.

وبعد سنة 1995 عرف معدل الخصم انخفاضاً منتظماً حيث أنتقل من 15,00% عام 1995 إلى 7,5% سنة 2000، ثم إلى 3,75% سنة 2017، وهذا يدل على مدى تحكم بنك الجزائر في معدل التضخم.

ثالثاً: الأسواق النقدية

نشأت الأسواق النقدية في الجزائر في جوان 1989 كنتيجة للإصلاحات المصرفية لسنتي 1986-1988، وعرفت عدة تطورات في تنظيمها بعد صدور قانون النقد والقرض والتنظيم رقم 19-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 والمتضمن نظام الأسواق النقدية، حيث كانت تقتصر فقط على البنوك التجارية لتتوسع

تدريجياً إلى المؤسسات المالية ثم المستثمرين المؤسسين، وسمحت هذه العملية لبنك الجزائر بمراقبة هذه السوق باستعمال أسعار الخصم، ويتولى بنك الجزائر عملية تسيير وتنظيم السوق النقدية.[1]

ونص قانون النقد والقرض 10/90 في المواد 76 و77: على إمكانية البنك المركزي ضمن حدود ووفق الشروط التي يحددها المجلس، أن يتدخل في سوق النقد وأن يشتري ويبيع على الخصوص السندات العامة تستحق في أقل من 6 أشهر، وأن لا يتعدى المبلغ الإجمالي للعمليات التي يجرها البنك المركزي على السندات العامة 20% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، كما يمكن قبول سندات خاصة أو لمنح قروض على أن لا تتم هذه العملية في أي حال من الأحول لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات.[2]

وتنقسم عملية السوق المفتوحة إلي ثلاثة تقنيات:

أ- تقنية الأخذ بالسيولة: صدرت التعليمة 2002/02 في 11 أفريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من الأسواق النقدية وتنص على أنه: يمكن لبنك الجزائر استرجاع السيولة على بياض في أي فترة يري فيها ذلك ضروري وتتم من خلال نداءات العرض الآنية في أجل يقدر ب 24 ساعة بين الإعلان والتسجيل لنتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة في أي وقت يرغب بنك الجزائر.

واعتباراً من سنة 2002 أصبحت السوق البنية للمصارف وقناة إعادة تمويل البنوك حيث دفعت وضعية فائض السيولة في هذا السوق بنك الجزائر إلى التدخل ابتداءً من أفريل 2002 بواسطة استرجاع السيولة عن طريق المناقصة بحيث يعرض البنك المبلغ الذي يريد سحبه من السوق النقدي بمعدل فائض بعتبة، واستطاع بنك الجزائر استرجاع 1100 مليار طيلة 2009.[3]

وفي إطار إدارة السياسة النقدية وفي ظروف فائض في السيولة، قام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لامتصاص السيولة تدريجياً إلى 1350 مليار دينار، وبإدخال في شهر جانفي 2014 آلية امتصاص السيولة لستة أشهر، في 2015 أدى الانخفاض القوي في سعر البترول المتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى انخفاض السيولة المصرفية من 2730,9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832،6 مليار دينار في نهاية 2015 أي انخفاض بحوالي 33%.[4]

---

[1] وليد بشيشي، سليم مجلخ، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2017، ص 79.

[2] المواد 76، 77 من قانون النقد والقرض 10/90.

[3] عبد اللطيف شليل، بن غزة إكرام، **تقيم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، أوت 2018، ص 189.

[4] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015، ص 141.

ولقد مرت تقنية الأخذ بالسيولة بعدة مراحل توضح في الجدول التالي:

الجدول (2-3): يوضح تطور تقنية الأخذ بالسيولة

الوحدة ب: %

تقنية الأخذ بالسيولة			
السنــوات	لمدة 7 أيام	لمدة 3 أشهر	لمدة 6 أشهر
2002	0,75	-	-
2003	1,75	-	-
2004	0,75	-	-
2005	1,25	1,90	-
2006	1,25	2,00	-
2007	1,75	2,50	-
2008	1.25	2,00	-
2009	0.75	1.25	-
2010	0.75	1,25	-
2011	0.75	1,25	-
2012	0,75	1,25	-
2013	0,75	1,25	1,50
2014	0,75	1,25	1,50
2015	0,75	1,25	1,50
2016	0,75	1,25	1,50
2017	0,75	1,25	1,50
2018	0,75	1,25	1,50
2019	0,75	1,25	1,50

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2012 و 2019، ص 17.

من خلال الجدول (2-3) نلاحظ أن بنك الجزائر عرف عدة تدخلات في السوق النقدية من خلال تقنية الأخذ بالسيولة، متمثلة في سبعة (7) أيام بداية من سنة 2002 حيث كانت تقدر ب 2,75% وذلك لسحب فائض في السيولة، ثم أتخذ تقنية جديدة لمدة ثلاثة (3) أشهر في سنة 2005 بنسبة قدرت ب 1,90%، وفي بداية جانفي 2013 تم أخذ بتقنية جديدة لمدة ستة (6) أشهر، لسحب المزيد من السيولة فائض في السوق.

ب- تسهيلات الودائع المأجورة: هي أداة جديدة غير مباشرة أُدخلت في جوان 2005 من طرف بنك الجزائر وتستطيع البنوك التجارية اللجوء إليها لتشكيل ودائع 24 ساعة، 7 أيام، أو 6 أشهر على مستوي بنك الجزائر من عائد يحدده هذا الأخير، وتطورت نسبة هذا العائد من 0.3% في 2009/06/14 إلى 1% في 2008/06/12 ثم إلى 0,75% في 2007/12/25.[1]

وانتقلت بذلك فوائض خزينة المصارف الموظفة في هذه التسهيلة من 1016,68 مليار دينار نهاية ديسمبر 2010 إلى 1153,5 دينار نهاية جوان 2011، لترتفع بعدها إلى 1258,04 مليار دينار نهاية ديسمبر 2011.[2]

الفرع الثاني: الأدوات غير المباشرة التي اعتمدتها السياسة النقدية في الجزائر

ونذكر منها: [3]

- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وكمية إعادة الخصم من جانب البنوك.
- فرض حدد قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية.
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات.
- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.
- أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية الرهينة فالمادة 10 من التعليمة 02/09 فإنه يجب عند بداية كل سنة أن يتوفر لدى بنك الجزائر أدوات السياسة النقدية التالية: عمليات إعادة الخصم والقرض الحد الأدنى للاحتياطات الإجبارية عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة.

---

[1] صالح تومي، فتيحة بن علية، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[2] التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011، ص 178.

[3] فتحي بلدغم، إكرام بن عزة، **أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام**، مجلة مجاميع المعرفة، عدد 06، 2018، ص 124.

المبحث الثاني: تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة

المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

سنعرض أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها بناءا على معطيات التي تم جمعها

1- الميزانية الخاصة بمصرف السلام

الجدول(2-4): تطور حجم الميزانية الخاصة بمصرف السلام

السنوات	حجم الميزانية	نسبة التغير
2011	24821430	
2012	32782523	%24
2013	39550749	%17
2014	36309089	%(-9)
2015	40575207	%10
2016	53103919	%23
2017	85775329	%38
2018	110109059	%22
2019	131018967	%15

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام.

شكل (2-3): تطور نسبة تغير الميزانية الخاصة بمصرف السلام الجزائري

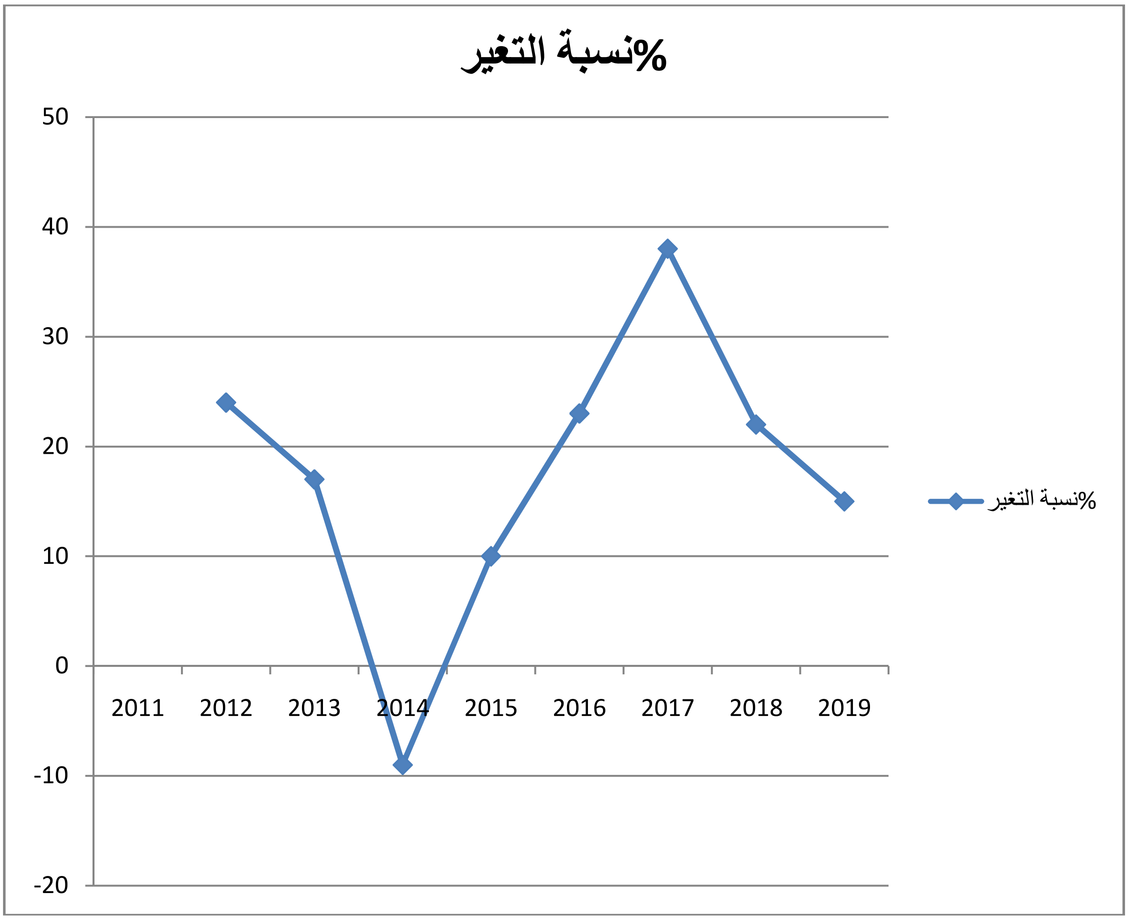

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2-4) وبرنامج Excel .

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (2-3) أن نسبة التغير في الميزانية الخاصة بمصرف السلام في سنة 2012 كانت تقدر بنسبة 24% من حجم الميزانية سنة 2011، وخلال سنتي 2013 و 2014 انخفضت إلى أدنى حداً لها قدر بنسبة (-9)% في 2014، وفي سنوات 2015، 2016، 2017 شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بلغ أقصى حداً له 38% خلال سنة 2017، ثم انخفض تدريجياً خلال سنتي 2018 و 2019 ليصل إلى 15% خلال سنة 2019.

2- إجمالي أصول مصرف السلام المودعة لدى بنك الجزائر

الجدول (2-5): تطور إجمالي أصول مصرف السلام المودعة لدى بنك الجزائر

السنوات	إجمالي أصول السلام لدي بنك الجزائر	نسبة التغير
2011	7821367	
2012	9391857	%16
2013	8376998	%(−12)
2014	9309168	%10
2015	11816948	%21
2016	16369217	%27
2017	30196377	%45
2018	22572045	%(−33)
2019	20059754	%(−12)

المصدر:من إعداد الطالبات بالإعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام.

شكل (2-4): نسبة تغير أصول مصرف السلام المودعة لدى بنك الجزائر

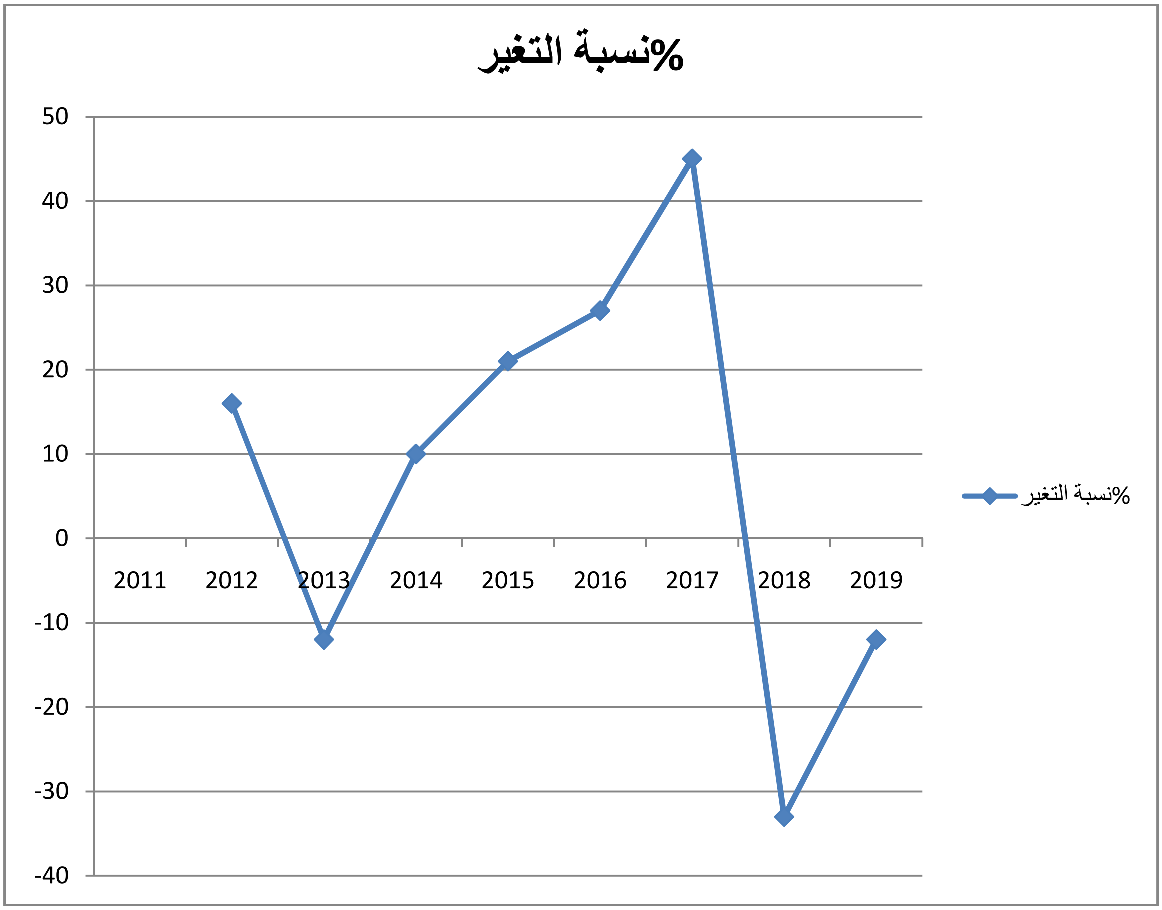

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2-5) وبرنامج Excel.

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (2- 4) أن نسبة تغير أصول مصرف السلام لدى بنك الجزائر في سنة 2012 قدرت ب 16% من إجمالي أصول سنة 2011، ثم انخفضت بنسبة (-12)% في سنة 2013، وخلال سنوات 2014، 2015، 2016، 2017 شهدت نسبة تغير الأصول ارتفاعاً متذبذباً بلغ أقصى حداً له 45%، وفي سنة 2018 انخفضت إلى أدنى حدا لها قُدر بنسبة (-33)%، ثم ارتفعت في سنة 2019 بنسبة (-12)%.

3-حجم رأس المال الخاص بمصرف السلام

الجدول (2-6): تطور حجم رأس المال الخاص بالمصرف

الوحدة: بآلاف دينار جزائري

السنوات	الأموال الخاصة	نسبة التغير
2011	10230464	
2012	11350066	%9
2013	12616676	%10
2014	13999990	%9
2015	14301304	%2
2016	15381433	%7
2017	16562672	%7,13
2018	17304949	%4
2019	19012201	%8

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على السنوي لمصرف السلام.

شكل (2-5): نسبة التغير في حجم رأس المال الخاص بالمصرف

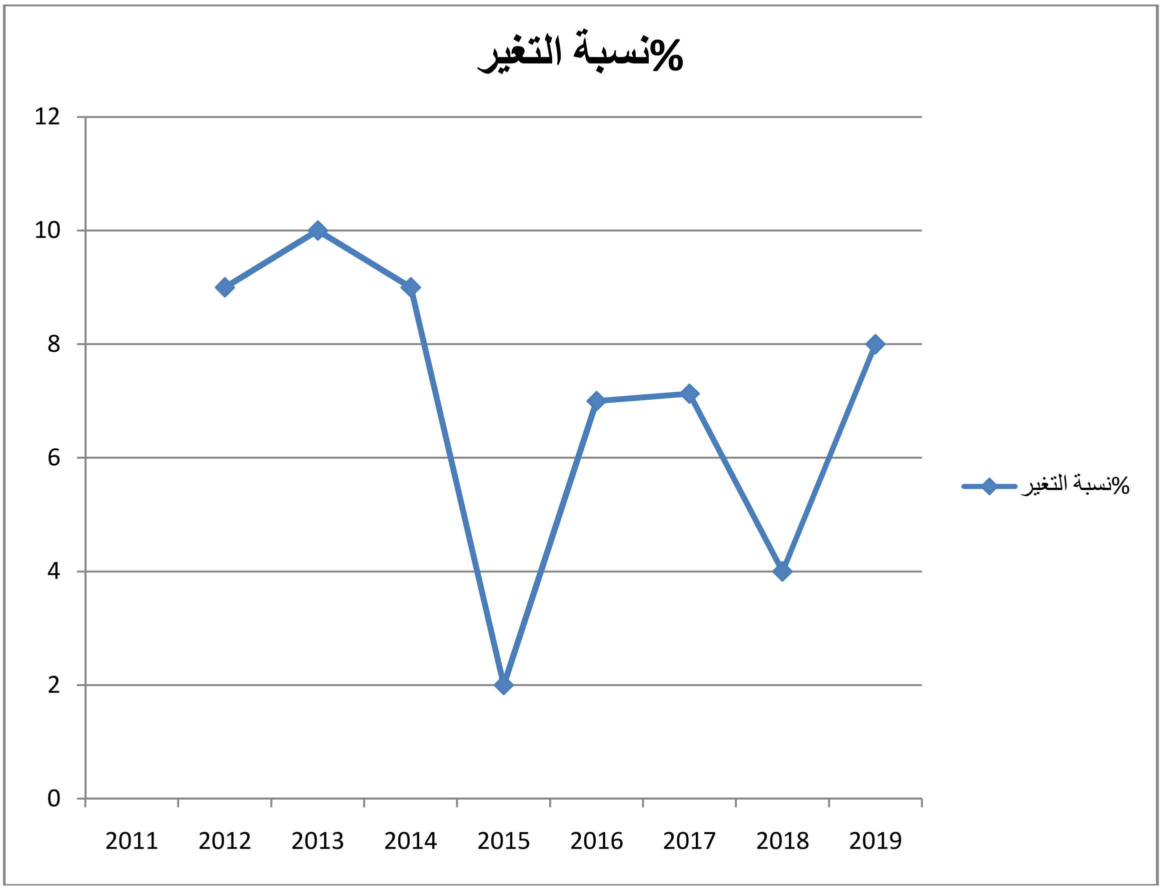

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول(2-6) وبرنامج Excel.

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (2-5) أن نسبة تغير الأموال الخاصة في المصرف قُدرت ب 9% في سنة 2012 من حجم الأموال الخاصة سنة 2011، ثم سجلت ارتفاعاً نسبياً ب 10% سنة 2013، وفي سنتي 2014 و 2015 انخفضت إلى أقصى حداً لها قُدرت ب 2%، ثم ارتفعت بنسبة 7% خلال سنتي 2016 و 2017، وفي سنة 2018 انخفضت بنسبة 4%، وخلال سنة 2019 ارتفعت بنسبة 8%.

4-ربحية مصر السلام

الجدول (2-7): يمثل تطور ربحية مصرف السلام

السنوات	ربحية المصرف	نسبة التغير
2011	898166	
1012	1119549	%19
201	1266660	%11
2014	1383314	%8
2015	301357	%(-359)
2016	1080086	%72
2017	1181246	%8
2018	2418015	%51
2019	4007410	%89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام.

شكل (2−6): نسبة التغير في ربحية مصرف السلام

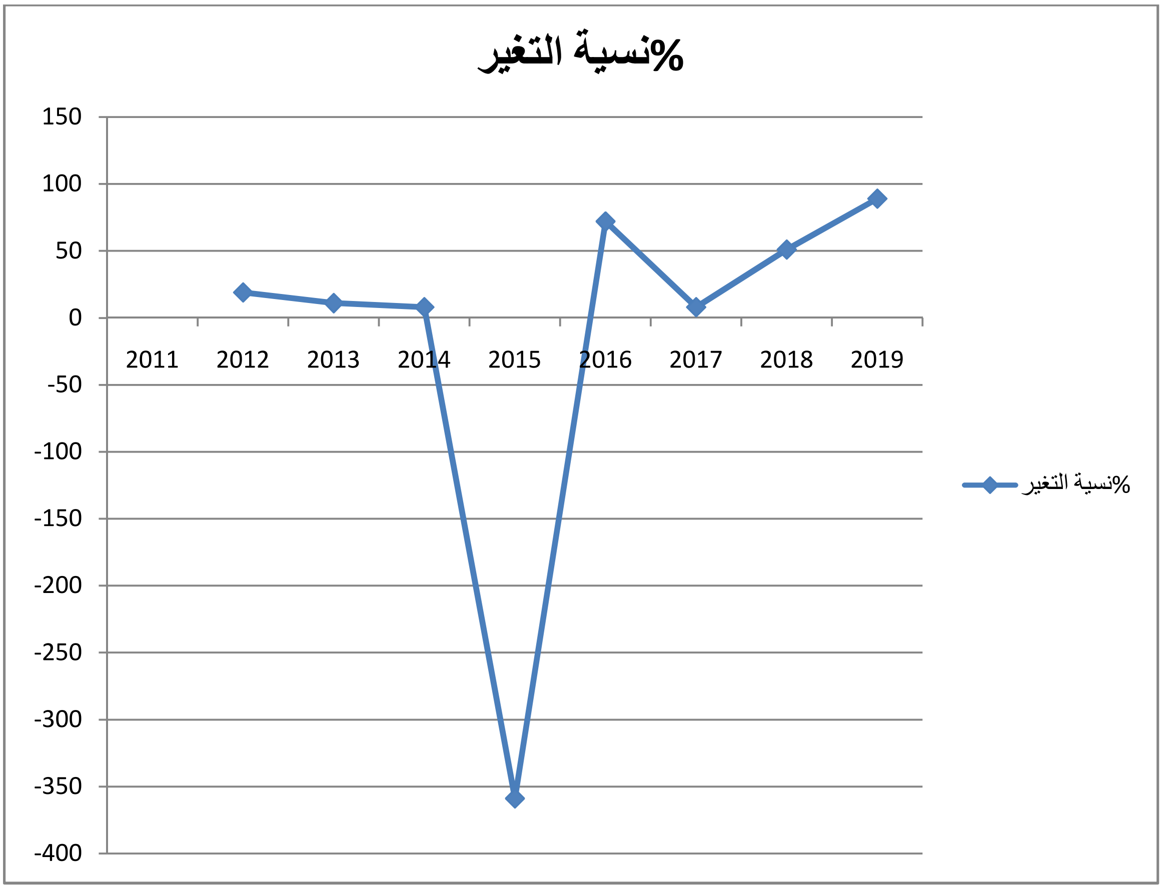

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2−7) وبرنامج Excel.

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (2−6) أن نسبة تغير ربحية في المصرف تشهد تذبذباً في تطورها، حيث سجلت في سنة 2012 نسبة 19% من ربحية المصرف، ثم انخفضت تدريجياً خلال سنتي 2013 و 2014، وفي سنة 2015 انخفضت بشكل كبير جداً إلى أدنى حداً لها قدرت ب (−359)%، ثم ارتفعت بنسبة 72% سنة 2016، وفي سنة 2017 انخفضت ب 8%، ثم ارتفعت إلى 51% ثم إلى 89% خلال سنة 2018 و 2019 على التوالي.

5-حجم ودائع مصرف السلام

الجدول (2-8): يمثل تطور حجم ودائع مصرف السلام

السنوات	إجمالي الودائع	نسبة التغير
2011	10438014	
2012	16125515	%35
2013	19084716	%15
2014	15409819	%(-23)
2015	19407756	%20
2016	29084236	%33
2017	53717182	%45
2018	70615294	%23
2019	84671904	%16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام.

شكل (2−7): نسبة التغير في حجم ودائع مصرف السلام

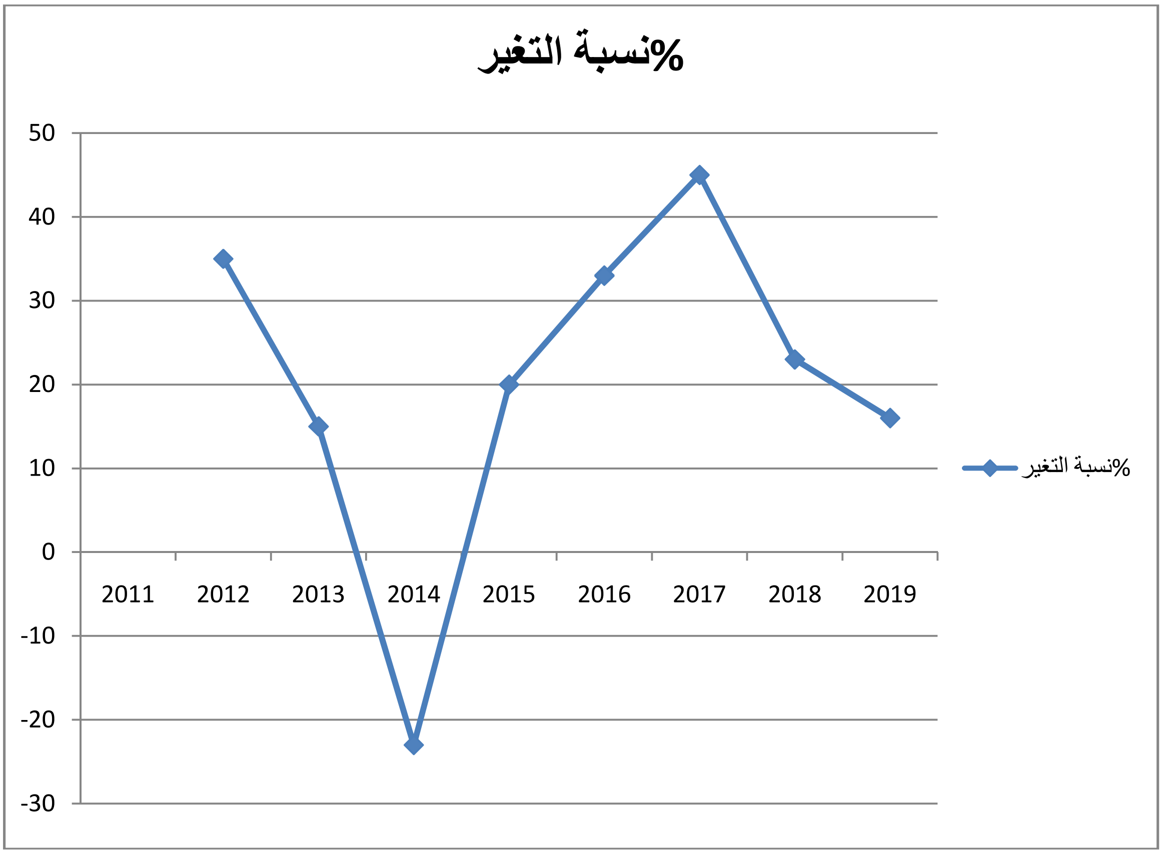

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2−8) وبرنامج Excel.

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (2−7) أن نسبة التغير في حجم ودائع المصرف قدرت ب 35% في سنة 2012 من إجمالي ودائع المصرف سنة 2011، حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً خلال سنتي 2013 و 2014 بلغ أدنى حداً لها بلغت (−23)%، ثم ارتفعت تدريجياً خلال سنوات 2015، 2016، 2017، إلى إن بلغت أقصى حداً لها قُدرت ب 45%، ثم انخفضت تدريجياً خلال سنتي 2018 و 2019 ب 23% و 16% على التوالي.

6- حجم التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام

الجدول (2-9): تطور حجم التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام

السنوات	إجمالي التمويلات الممنوحة	نسبة التغير
2011	13905813	
2012	20695161	%32
2013	28774246	%28
2014	23939475	%(-20)
2015	23130277	%(-3)
2016	30130277	%23
2017	47439033	%36
2018	63983779	%25
2019	78798958	%18

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على التقرير السنوي لمصرف السلام.

شكل (2-8): نسبة التغير في التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام

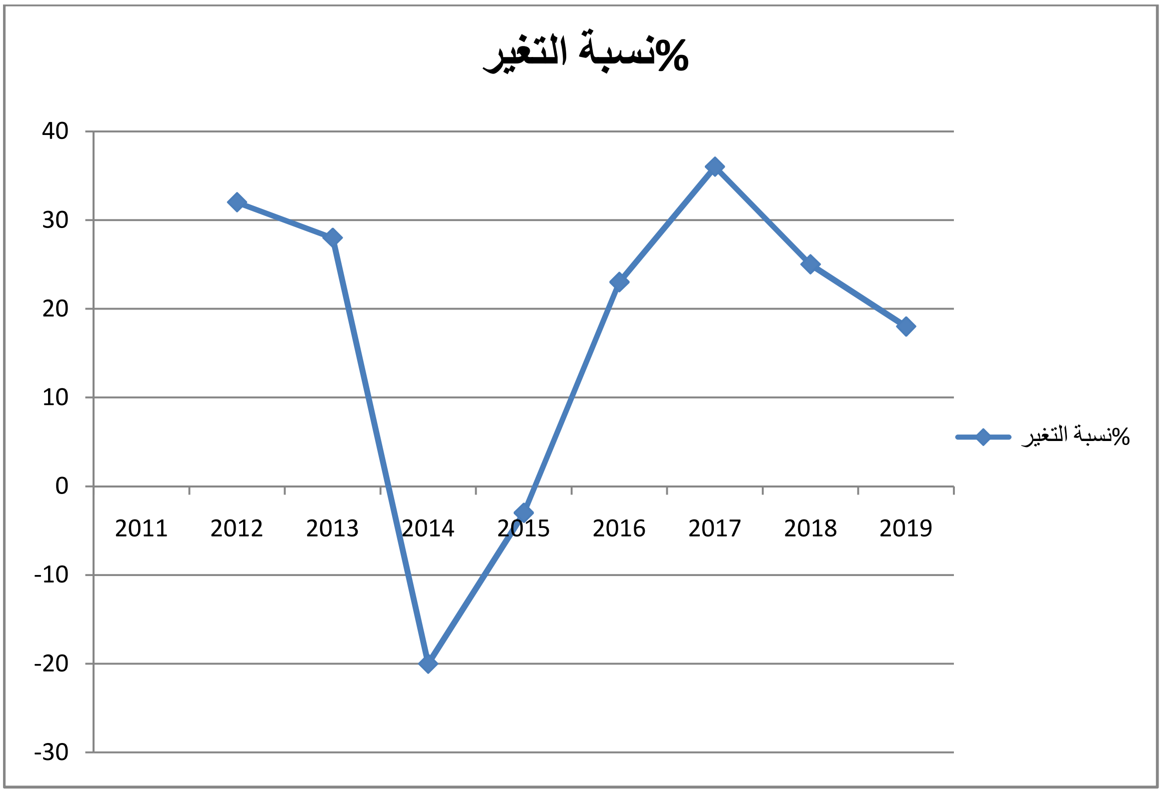

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (2-9) وبرنامج Excel.

التعليق:

نلاحظ من خلال الشكل (2-8) أن نسبة التغير في التمويل الممنوح من طرف المصرف قدرت في سنة 2012 ب 32% من إجمالي التمويل الممنوح في سنة 2011، ثم انخفضت إلى (20-)% كأدنى حداً لها في سنة 2014، ثم سجلت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات 2015، 2016، 2017 بلغت أقصى حداً لها بنسبة 36% في 2017، ثم أعادت الانخفاض في سنتي 2018، 2019 بنسبة 25% و 18% على التوالي.

المطلب الثاني: المناقشة

في المطلب السابق عرضنا مجموعة من النتائج المتحصل عليها، ومن خلال هذا المطلب سنحاول تحليل وتفسير هذه النتائج، وربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها.

الفرع الأول: تحليل وتفسير النتائج المحصل عليها

أولاً: أثر السياسة النقدية على سيولة المصرف

1- الميزانية الخاصة بالمصرف

وذلك تحسباً للأمر 03- 11 المؤرخ في 2003/08/27 المتعلق بالنقد والقرض الذي يتوجب على البنوك والمؤسسات المالية تقديم بيانات دورية خاصة بميزانية البنك للسلطات النقدية خلال ستة أشهر الموالية لنهاية السنة.

حيث نلاحظ من خلال الجدول(2-4) والذي يمثل تطور حجم الميزانية الخاصة بمصرف السلام، والشكل (2-3) الذي يوضح نسبة التغير في حجم الميزانية الخاصة بمصرف السلام، أن ميزانية المصرف عرفت تطوراً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، حيث قدر مجموع ميزانية المصرف في سنة 2011 ب 24821430 دج، وفي 2014 انخفض حجم الميزانية بنسبة (9-)% كأدنى حداً لها مقارنة بسنة 2012 و 2013 اللذان سجلا ارتفاعاً بنسب 24% و 17% على التوالي، وفي سنوات 2015، 2016، 2017 شهدا ارتفاعاً ملحوظاً في حجم ميزانية المصرف، حيث بلغت 38% كأقصى حداً لها في سنة 2017 كما قدر حجم الميزانية في هذه السنة ب 85775329 دج، ثم ارتفعت بنسبة 22% ثم 17% في سنة 2018 و 2019 على التوالي، حيث بلغت الميزانية الخاصة بمصرف السلام في سنة 2019 ب 131018967 دج، وهذا راجع إلى النشاط المتزايد والإقبال المرتفع على الخدمات المالية الإسلامية.

2- نسبة الاحتياطي القانوني

تقدر نسبة الاحتياطي القانوني ب 12% حسب تعليمة بنك الجزائر في سنة 2019، وأن الودائع الخاضعة لنسبة الاحتياطي القانوني هي الودائع الاستثمارية التي يتلقاها المصرف على سبيل المضاربة، أي أنها تخضع لمبدأ الربح والخسارة وهي ودائع لا يضمنها البنك إلا في حالة التعدي أو التقصير.

ونلاحظ من خلال الجدول(2-5) والذي يمثل إجمالي أصول المصرف المودعة لدى بنك الجزائر وهي تعتبر بمثابة احتياطي إجباري، والشكل (2-4) الذي يمثل نسبة تغير أصول مصرف السلام لدى بنك الجزائر، أن إجمالي أصول المصرف من الاحتياطي القانوني في سنة 2011 كان يقدر ب 782136 دج، ثم ارتفع بنسبة 16% في سنة 2012، وفي سنة 2013 انخفض بنسبة (12-)%، وسجل أعلى قيمة له في سنة 2017 قدرت ب 30196377 دج ثم انخفض تدريجياً خلال سنتي 2018 و2019 بنسبة (33-)% و (12-)% على التوالي، حيث قدر الاحتياطي القانوني في سنة 2019 ب 20059754 دج. إن ارتفاع قيمة ودائع المصرف لدي بنك الجزائر من سنة 2011 إلى سنة 2019 راجع إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني المطبق من طرف بنك الجزائر، حيث قدر في سنة 2011 بنسبة 9% وفي سنة 2019 كان بنسبة 12%.

3- إلزامية اشتراك البنك في صندوق ضمان الودائع لدى بنك الجزائر

فحسب الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/27 والمتعلق بالنقد والقرض وجب على البنوك الاشتراك في تمويل صندوق ضمان الودائع المصرفية بالعملة الوطنية ينشاه بنك الجزائر، ويتعين على كل بنك أن يدفع إلى الصندوق ضمان الودائع علاوة ضمان سنوية نسبتها 1% على الأكثر من مبلغ ودائعه، ويحدد المجلس كل سنة مبلغ العلاوة، وتعتبر ودائع شخص ما لديه في نفس البنك، وديعة واحدة حتى وإن كانت بالعملات مختلفة، ولا يمكن استعمال هذا الضمان إلا في حالة توقف البنك عن الدفع.

ويمتلك مصرف السلام كغيره من البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر مساهمة في صندوق ضمان الودائع تتمثل في 10 أسهم ذات قيمة إسمية تقدر ب 1000000 دج أي مجموع قدره 10000000 ما يعادل نسبة 3,7% من رأس مال الصندوق.

4- كفاية رأس المال

من خلال التعليمة رقم 74-94 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 المتعلقة بالقواعد الحذرة، وحسب اتفاقية بازل II التي تهدف إلى تحسين ودعم إدارة المخاطر لتعزيز الاستقرار المالي لدى البنوك، أن لا يتعدى حجم الائتمان الممنوح للعميل الوحيد 25% من مجموع رأس المال، وذلك لمواجهة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

من خلال الجدول (2-6) الذي يمثل حجم رأس المال الخاص بالمصرف، والشكل (2-5) الذي يمثل نسبة تغير حجم رأس المال في المصرف، نلاحظ أن حجم رأس المال في المصرف سنة 2011 كان يقدر ب 10230464 دج، حيث سجل ارتفاعاً طفيفاً خلال فترة الدراسة حيث قدر رأس المال الخاص بالمصرف في سنة 2019 ب 19012201 دج، وهذا الارتفاع راجع إلى الامتثال إلى تعليمات نظام بنك الجزائر رقم 18-03 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية.

ثانياً: أثر السياسة النقدية على ربحية المصرف

من خلال الجدول (2-7) الذي يمثل تطور ربحية المصرف، والشكل (2-6) الذي يمثل نسبة تغير ربحية المصرف، نلاحظ أن المصرف يحقق ارتفاعا طفيفاً في الأرباح خلال السنوات 2011، 2012، 2013، 2014، حيث بلغت النتيجة الصافية في 2011 ب 898166 ألف دج، وفي سنة 2015 انخفضت ربحية المصرف إلى 301357 دج بنسبة (359-)% وذلك راجع إلى ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني الذي كان يقدر بنسبة 12% مقارنة بسنة 2011 الذي كان بنسبة 9%، وكذالك راجع إلى استخدام بنك الجزائر لآلية امتصاص السيولة لمدة سبعة (7) أيام بنسبة 0,75، وثلاثة (3) أشهر بنسبة 1,25%، وستة (6) أشهر بنسبة 1,50%، وانخفاض أسعار البترول المتزامن مع تسجيل عجز في ميزان المدفوعات الأمر الذي أدى إلى انخفاض السيولة المصرفية، وشهدت ربحية المصرف ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات 2016، 2017، 2018، 2019 حيث قدرت النتيجة الصافية في سنة 2019 ب 4007410 ألف دج، رغم أن بنك الجزائر يطبق أدوات السياسة النقدية التقليدية، لأن المصرف بفضل تنويع العمليات المصرفية التي يقوم بها، وتقديم خدمات جديدة ومتنوعة، أستطاع مواجهة تحديات وصعوبة التي يواجهها أثر قرارات بنك الجزائر.

ثالثاً: أثر السياسة النقدية على نشاط المصرف

أ- حجم الودائع لدى المصرف

من خلال الجدول (7) الذي يمثل تطور الودائع لدى مصرف السلام، والشكل (2-7) الذي يمثل نسبة تغير الودائع لدى المصرف نلاحظ أن حجم الودائع في ارتفاع ملحوظ خلال فترة الدراسة، حيث كان حجم الودائع لدى المصرف في سنة 2011 ب 10438014 ألف دج، ولقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في سنتي 2012، 2013، وبسبب السياسات التي يطبقها بنك الجزائر خاصة بعد سنة 2013 وإدخال تقنية استرجاع السيولة لمدة ستة (6) أشهر انخفض حجم الودائع لدى المصرف بنسبة (23-)% سنة 2014، ثم شهدت ارتفاعاً في السنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، حيث بلغت في سنة 2019 إلى 70615294 دج، وهذا راجع إلى الاعتماد على استراتيجيات التصنيف التجاري للمتعاملين من أجل تحسين الخدمات المصرفية، وفتح مجال للتجارة الخارجية واستقطاب المتعاملين من مختلف القطاعات الاقتصادية.

ب-التمويل الممنوح من طرف مصرف السلام

نلاحظ من خلال الجدول (2-9) الذي يمثل حجم التمويل الممنوح من طرف المصرف، والشكل (2-8) الذي يمثل نسبة التغير في حجم التمويل الممنوح من طرف المصرف، أن حجم التمويل الممنوح من طرف المصرف قدر ب 13905813 دج سنة 2011، ولقد شهد ارتفاعا ملحوظاً خلال سنتي 2012 و 2013، وفي سنة 2014 و 2015 شهد انخفاضاً بنسبة (20-)% و(3-)% على التوالي، وهذا راجع إلى انخفاض حجم الودائع في سنة 2014، ثم ارتفع تدريجياً خلال السنوات 2016، 2017، 2018، 2019، ولقد بلغ 78798950 دج سنة 2019، وهذا بفضل تنوع صيغ التمويل حسب متطلبات الوضع الاقتصادي وقد شمل تمويل قصير الأجل ومتوسط وطويل، وحسب الموقع الجغرافي ليتماشى ومتطلبات المتعاملين، إلى جانب ذلك التسهيلات التي اعتمدها المصرف والتي أعطت مرونة سريعة في التمويل.

الفرع الثاني: ربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها

بعد قيامنا بتحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها، سنقوم في هذا الفرع بربط النتائج بالفرضيات ومقارنتها بالدراسات السابقة.

1- اختبار صحة الفرضية الأولى

- تستمد المصارف الإسلامية قوانينها ونصوصها التشريعية من الشريعة الإسلامية، وجميع تعاملاتها تخلو من الربا أخذاً وعطاً.
- تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق عدالة اجتماعية، وعدم استغلال حاجة طالبين التمويل، عكس البنوك التقليدية التي تسعى إلى تحقيق الربح.
- تعتمد المصارف الإسلامية في تعاملاتها على أساس الربح والخسارة.

- وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي تنص" تستمد المصارف الإسلامية أحكامها وقواعدها من نظام الاقتصاد الإسلامي".

اختبار صحة الفرضية الثانية

- كل أدوات السياسة النقدية التي تعتمد على سعر الفائدة غير ملائمة للمصارف الإسلامية.
- توجد هنالك أدوات بديلة للسياسة النقدية في إطار نظام المشاركة تقوم عليها أنشطة المصارف الإسلامية، مثل استبدال سعر الخصم بمعدل المشاركة في الأرباح والخسائر.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دارسة (صالح صالحي)، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي تنص "يمكن تعديل بعض أدوات السياسة النقدية لتتلاءم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية".

2- اختبار صحة الفرضية الثالثة

- تفرض نسبة الاحتياطي الإلزامي على المصارف الإسلامية كما في البنوك التقليدية لخلوها من أسعار الفائدة.
- يكون فرض الاحتياطي الإلزامي على الودائع الاستثمارية وهذا ما يتعارض وطبيعتها لدى المصارف الإسلامية، لكونها مودعة لغرض استثمارها.
- أن تطبيق الاحتياطي الإلزامي على الودائع الاستثمارية يعني عدم استثمارها بالكامل حيث تبقى أموال مجمدة لدى البنك المركزي، ويؤدي عدم استثمارها إلى تحقيق عوائد أقل من مجموع الودائع الاستثمارية.

وهذه النتائج تتفق مع نتائج دراسة (فارس مسدور)، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة والتي تنص "يمكن أن تؤثر السياسة النقدية باستخدامها لأداة الاحتياطي الإلزامي على ربحية المصارف الإسلامية".

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نسقط جزء من الجانب النظري على الدراسة الميدانية، وذلك بوضع الجوانب الأساسية للدراسة والمتمثلة في طريق جمع المعلومات، وتحديد عينة الدارسة، وكذا أدوات السياسة النقدية المطبقة في الجزائر، ومن ثم تطرقنا إلى تفسير النتائج المحصل عليها، وربطها بالفرضيات ومقارنتها بدراسات السابقة.

ويمكن أن نستخلص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر لا تتلاءم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية.
- توجد بعض البدائل لأدوات السياسة النقدية التقليدية تتلاءم وأنشطة المصارف الإسلامية.
- إلغاء نسبة الاحتياطي الإلزامي أو تخفيضه على الودائع الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية، ويمكن تعويضه برفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع تحت الطلب.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع أثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية، فحاولنا من خلال هذه الدراسة الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية والتي تجسد مضمونها " أثر أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر على أداء المصارف الإسلامية"، وكإجابة مبدئية على هذا التساؤل قمنا بصياغة ثلاثة فرضيات قصد إثباتها أو نفيها حيث أشرنا في الجانب النظري إلى مفاهيم عامة للسياسة النقدية والمصارف الإسلامية، أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة عينة مصرف السلام الجزائري، وقد امتدت فترة الدراسة تسع سنوات.

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:

1- نتائج الدراسة

توصلنا إلى العديد من النتائج منها ما هو نظري ومنها ما هو تطبيقي:

أ- نتائج الجانب النظري

- إن السياسة النقدية لها عدة مفاهيم فهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقوانين التي تتخذها السلطة النقدية (البنك المركزي) لتأثير في المعروض النقدي، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية منها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العمالة الكاملة وذلك باستخدام أدواتها مباشرة وغير مباشرة، حيث توصلنا أن لكل أداة أسلوبها في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك.
- تعتبر المصارف الإسلامية مؤسسات مالية تقوم بجمع المدخرات وتعمل على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتتمثل مصادر أموال المصارف الإسلامية في مصادر ذاتية متمثلة في رأس المال والاحتياطات، وأرباح غير موزعة، ومصادر خارجية تتمثل في حسابات جارية ودائع استثمارية وأخرى ادخارية، ومن أهم الصيغ التمويلية لدى المصارف الإسلامية نجد صيغ قائمة مشاركة تمثل في المضاربة والمشاركة وصيغ قائمة على المداينة مثل المرابحة والإجارة.
- أدوات السياسة النقدية التقليدية لا تتلاءم وطبيعة عمل المصارف الإسلامية، لذا قام الباحثين باستحداثها وتطويرها وتكيفها، فتوصلنا إلى أن الاحتياطي النقدي القانوني لا يتأثر بنظام الفائدة وهو أداة يمكن تطبيقها على المصارف الإسلامية ولكن بعد إجراء تعديلات، أما بالنسبة لمعدل إعادة الخصم وسبب تأثير نظام الفائدة فهو مستبعد في المصارف الإسلامية، لذا تم استبداله بمعدل المشاركة في الأرباح والخسائر، أما بالنسبة للأسواق المفتوحة فقد تم تكيفها لتصبح أكثر تنوعاً وشمولاً، ليسهل على البنك المركزي مهمة التأثير في حجم الائتمان وكمية النقود حسب متطلبات الوضع الاقتصادي.

ب- نتائج الجانب التطبيقي

- يستخدم بنك الجزائر أدوات سياسة النقدية التقليدية لتأثير على حجم الائتمان وكمية النقود، وتتمثل الأدوات المباشرة المطبقة في الجزائر في الاحتياطي وسعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، أما بالنسبة للأدوات غير مباشرة فتمثلت في مجموعة من التوصيات وقرارات صادرة من طرف بنك الجزائر .
- الاحتياطي النقدي القانوني يؤثر على ربحية المصارف الإسلامية بسب تجميد جزء من ودائعها الاستثمارية، وهي الأداة الوحيدة الفعالة للسياسة للتأثير على المصارف الإسلامية، باعتبار أن سعر إعادة الخصم مستبعد من تعاملات المصارف الإسلامية، وأن السوق المفتوحة أداة غير فعالة، ولم تلقى أي تطور أو استجابة المتعاملين لها.

التوصيات

- ضرورة قيام بنك الجزائر بوضع قوانين تتماشى وطبيعة عمل المصارف الإسلامية بحيث تكون موازية للقوانين التي تخضع لها البنوك التقليدية.
- أن يقوم بنك الجزائر بتقديم تسهيلات و منح اعتمادات أخرى لإنشاء المصارف الإسلامية من أجل إحداث ميزة تنافسية فيما بينها وبين البنوك التقليدية.

أفاق الدراسة

نوصي الباحثين بإجراء دراسات في المواضيع التالية:

- تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية.
- مدى استجابة المصارف الإسلامية لمعايير اتفاقية بازل (3).
- أثر كفاية رأس المال على السياسة التمويلية للمصارف الإسلامية.
- المخاطر التشغيلية وسبل إدارتها في المصارف الإسلامية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

1- إبراهيم الكراسنة، **البنوك الإسلامية (الإطار المفاهيمي والتحديات)**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2013.

2- الخويطر طارق بن محمد، **المضاربة في الشريعة الإسلامية**، ط1، دار كنوز، الرياض، 2006.

3- الغريب ناصر، **منهجية التمويل والاستثمار الإسلامي**، القاهرة، 2008.

4- زكريا الدوري وآخرون، **البنوك المركزية وسياسات النقدية، دار اليازوري**، عمان،2013.

5- سهيرة محمد السيد حسن، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، دار الكتب، 2006.

6- شهاب أحمد سعيد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردون، 2012.

7- عباس كاظم الدعمي، **السياسة النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

8- عبد الحليم عمار غربي، **الوجيز في الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، 2018.

9- عبد الكريم أحمد قندوز، **عقود التمويل الإسلامي دراسات حالة**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019.

10- عبد الله محمد العمراني، **العقود المالية المركبة**، ط1، دار كنوز اشبيليا، الرياض، 2006.

11- كمال توفيق خطاب، **دور المؤسسات المصرفية في الاستثمار والتنمية**، النشر العلمي جامعة الشرقة، الجزء الأول، الأردون، 2002.

12- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية (مفهومها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

13- محمد علي القري، **مقدمة في النقود والبنوك**، ط1، مكتبة دار جدة، السعودية، 1996.

14- محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

15- محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، **الشامل في معاملات عمليات المصارف الإسلامية**، ط2، دار النفائس، عمان، 2007.

16- مصطفى كمال سبطايل، **البنوك الإسلامية والمنهج التمويلي**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

17- فارس مسدور، **التمويل الإسلامي**، دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

18- وليد مصطفى شاوس، **السياسة النقدية في الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، لبنان،2011.

ثانياً: المجلات

1- الطيب لحيلح، **فعالية الساسة النقدية في الاقتصاد إسلامي**، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد 01، جامعة أم البواقي، 2010.

2- سليمان ناصر، وآخرون، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 7، ورقلة، 2010/2009.

3- صلاح الدين كروش، ربيع قرين، **أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة (1990-2017)**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 02، فيفري 2020.

4- صالح تومي، فتيحة بن علية، **تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2000)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 22، 2020.

5- عبد اللطيف حدادي، وآخرون، **السياسة النقدية كآلية لمكافحة التضخم في الجزائر خلال فترة (2000-2014)**، مجلة دولية العلمية المحكمة، العدد الاقتصادي 27، جامعة الأغواط، 2016.

6- عبد اللطيف شليل، بن غزة إكرام، **تقيم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال فترة 1990-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد02، أوت 2018.

7- كريمو دراجي، وآخرون، **تحديات العلاقة في الإطار مابين السياسة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(2000-2017) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة المتباطئة ARDL**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، جوان 2019.

8- فتحي بلدغم، إكرام بن غرة، **أثر السياسة النقدية على البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بنك البركة ومصرف السلام**، مجلة مجاميع المعرفة، عدد 06، 2018.

9- وليد بشيشي، سليم مجلخ، **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر لفترة 1990-2014**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد07، ديسمبر 2017.

ثالثاً: الرسائل الجامعية

1- أروى عبد الرحمن يوسف، وآخرون، **أثر السياسة النقدية في تخفيض معدلات التضخم في السودان خلال الفترة (1993-2015)**، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2017.

2- حاجي سمية، **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات (حالة الجزائر 1990-2004)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد النقود والبنوك وسوق المال، قسم

العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016/2015.

3- حمزة شوراد، **علاقة بنوك المشاركة بالبنوك المركزية في ظل نظم الرقابة النقدية التقليدية (دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر ببنك البركة)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات المالية بنوك ونقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2006.

4- طبيبل عبد السلام، **البنوك الإسلامية في خضم الأزمة المالية العالمية الراهنة واقع وأفاق دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر دالي إبراهيم، 2010/2009.

5- محمد أحمد علي أبو يوسف، **العلاقة بين البنوك المركزية والمصاريف الإسلامية دراسة مقارنة**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة بنين، جامعة الأزهر، 2013.

6- سارة ويس، **فعالية وكفاءة البنوك الإسلامية في التصدي للأزمات المالية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية لاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2012/2011.

7- سليمان ناصر، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مذكرة النيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005.

8- سعود عبد، **البنوك التجارية والبنوك الإسلامية ودورها في التنمية**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2013.

9- سوسن بركاني، **أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الإئتماني للبنوك التجارية والتمويلية للبنوك الإسلامية دراسة قياس على عينة من البنوك العاملة في الجزائر خلال الفترة (2008-2015)**، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح، ورقلة، 2019/2018.

10- عبد الله الحسن محمد، وآخرون، **تقييم أدوات السياسة النقدية التمويلي في السودان خلال الفترة (1980-2002)**، سلسلة الدراسات والبحوث، إصدار رقم 04، سبتمبر 2004.

11- عمار مجيد كاظم الوادي، **آليات تطبيق نظام نقدي إسلامي في دول الإسلامية مختارة للمدة (1981-2006)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2009.

12- هاشم الصغار، **أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامية**، مذكرة لنيل شهادة البكالوريوس، قسم المؤسسات المالية والمصرفية، كلية إدارة الأعمال، الجامعة السورية الخاصة، 2016/2015.

رابعاً: الندوات والمؤتمرات

1- فارس مسدور، **الرقابة المصرفية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية**، الندوة العلمية حول خدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

2- صالح صالحي،**أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور المصرفية الإسلامية**، الندوة العلمية الدولية حول: الخدمات المالية وإدارة مخاطر المصارف الإسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010.

3- سفيان حريز، **أثر السياسة النقدية على أداء المصارف الإسلامية العاملة في الأردن**، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية الإسلامية، جامعة آل البيت ، الأردن، 06-07 آب، 2014.

خامساً: القوانين

1- المادة 93 من قانون النقد والقرض.

2- المواد 69، 70، 71، 72، من قانون النقد والقرض.

3- المواد 76، 77 من قانون النقد والقرض 10/90.

سادساً: التقارير

1- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، 2011.

2- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2015.

3- التقرير السنوي لمصرف السلام الجزائري لسنة 2019.

4- الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر سنة 2012.

5- الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر سنة 2019.